|  |  |
| --- | --- |
| **جامعة الملك سعود** | **King Saud University** |
| **كلية علوم الأغذية والزراعة** | **College of Food and Agricultural Sciences** |
| **قسم الاقتصاد الزراعي** | **Department of Agricultural Economics** |

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**المنهج المقرر لمادة اقتصاديات التمويل الزراعى قصر 407**

**الفصل الثاني /1438 – 1439 هجرية**

### اسم المحاضر: د. عمر الجيلي الشيخ الأمين

### المكتب/رقم التلفون: 2 أ 66 / ت. 4678506

### بريد الكتروني: oelsheikh@ksu.edu.sa

**وصف المقرر:**

يتضمن مقرر مادة اقتصاديات التمويل الزراعي شرحاً لسبل توفير واستخدام رأس المال في النشاط الزراعي. ويتناول المقرر بالشرح مفهوم التمويل الزراعي - الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي للقطاع الزراعي - مصادر التمويل الزراعي - أهم القواعد الاقتصادية لتدبير واستخدام رأس المال في الزراعة - رأس المال والتكثيف التقني - ترشيد استخدام الموارد الرأسمالية النادرة - العوامل التي تحكم الأهلية التمويلية للمزارع - المخاطر التمويلية ومخاطر الأعمال المزرعية واستراتيجيات تقليلها - الائتمان الزراعي - السياسة التمويلية الزراعية في المملكة العربية السعودية، ودراسة سبل تدبير واستخدام رأس المال في النشاط الزراعي. كما يتضمن شرحاَ لمفاهيم عرض رأس المال والطلب عليه، والأسس الاقتصادية والأساليب التحليلية لكفاءة استخدام رأس المال.

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **أولاً: المعلومات الأساسية** | | | | | | | | | | |
| * رمز المقرر: 407 قصر | | | | | * اسم المقرر: إقتصاديات التمويل الزراعى | | | * البرنامج: البكالريوس | | |
| * عدد الوحدات الدراسية | | | | | * ساعتان | | | | | |
| * القسم المسؤول عن تدريس المقرر | | | | | قسم الاقتصاد الزراعي | | | | | |
| **ثانياً: المعلومات المهنية** | | | | | | | | | | |
| 1. **الأهداف العامة للمقرر** | | | | | | | | | | |
| * الإلمام بأسس التمويل والإئتمان وأهمية رأس المال والتقنية في التنمية الإقتصادية. * معرفة سبل تدبير رأس المال للأنشطة الزراعية. * تنمية المقدرة على إتخاذ قرارات إستخدام رأس المال و توزيعه بين مختلف الفرص الإستثمارية بكفاءة عالية. * التمكن من فهم القوائم المالية و تحليل الأهلية الإئتمانية للمزارع. * المقدرة علي التعامل مع المخاطرة وعدم التأكد، وإختيار الإستراتيجيات المناسبة لمواجهتها. | | | | | | | | | | |
| **2. مخرجات التعليم المستهدفة من تدريس المقرر** | | | | | | | | | | |
| **أ.** المعرفة | | | الإلمام بالمعارف الأساسية في المجالات التالية:   * مفهوم التمويل الزراعي، مصادره، وأهميته الاقتصادية. * أهم القواعد الاقتصادية لتدبير واستخدام رأس المال في الأنشطة الزراعية. * ترشيد استخدام الموارد الرأسمالية. * العوامل التي تحكم الأهلية التمويلية للمزارع. * المخاطر التمويلية واستراتيجيات تقليلها. * السياسة التمويلية الزراعية في المملكة العربية السعودية. | | | | | | | |
| ب. المهارات المعرفيّة | | | * يهدف المقرر الي تطوير المهارات المعرفية التالية: * سبل تدبير رأس المال للأنشطة الزراعية. * التوزيع الكفؤ لرأس المال بين مختلف الفرص الإستثمارية، واستخدامه بكفاءة عالية. * تحليل الأهلية الإتمانية للزراع. * التعامل مع الخاطرة وعدم التأكد وإختيار الإستراتيجيات المناسبة لمواجهتها. * المقدرة على تحليل المشكلات الائتمانية، و وضع تصور و تصميم للوصول إلي مقترحات لتحسين الوضع السائد وتحقيق الأهداف. * التمكّن من تفسير نتائج التجارب العملية واستخلاص الحقائق بطريقة علمية سليمة. | | | | | | | |
| جـ. مهارات التعامل مع الآخرين وتحمل المسؤولية | | | * تطوير مهارات التواصل بايجابية مع الآخرين و ذلك من خلال عرض وتقديم الواجبات الدراسية في القاعة الدراسية، والعمل المشترك مع زملاء الدراسة. * القدرة على الإستفادة من وجهات نظر الآخرين والإضافة إليها. * المقدرة على العمل ضمن الفريق، و تنمية روح المسؤولية في العمل الجماعي، و قيادة فريق العمل. * تنمية روح التعلم الذاتى و المستمر، وكذلك الثقة بالنفس عبر تقديم الواجبات الدراسية وعرض النتائج بالقاعات الدراسية. | | | | | | | |
| د. مهارات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، و المهارات الحسابية/ العددية | | | * إكتساب مهارات عرض و تفسير نتائج التحليل العلمي، واستخلاص الحقائق بطريقة علمية سليمة، و بإستخدام الحاسب الآلي. * التمكن إستخدام مصادر المعلومات، كالإنترنت، فى جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة. | | | | | | | |
| **3- محتـوى المقرر وجدول المحاضرات** | | | | | | | | | | |
| **الأسبوع** | | **المواضيع** | | | | | | | **عدد الساعات** | |
| الأول | | * مقدمة عن التمويل الزراعي: المفهوم والأهداف * ماهية التمويل الزراعي ... رأس المال والإستثمار ... أهمية التكوين الرأسمالي | | | | | | | 2 | |
| الثاني | | * دوافع الإدخار أو التكوين الراسمالي * التكوين الرأسمالي في البلدان النامية * وسائل زيادة التكوين الرأسمالي * ماهية الإقراض والتمويل الزراعي * أهداف الإقراض الزراعي | | | | | | | 2 | |
| الثالث | | * نظرية الإدارة المالية للمزرعة * تعظيم الربح كهدف إداري * مخاطرة العمل والمخاطرة المالية * المخاطرة والعوائد كأهداف | | | | | | | 2 | |
| الرابع | | * قياس العائد والمخاطرة * الوسطاء الماليون * مؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي كوسطاء ماليين * معوقات تعبئة المدخرات بواسطة مؤسسات الإقراض الزراعي | | | | | | | 2 | |
| الخامس | | * أساليب الوسطاء الماليين في تشجيع الإدخار الريفي * الإقراض الزراعي التعاوني * قواعد القرار في ضوء العائد والمخاطرة | | | | | | | 2 | |
| السادس | | * مصادر التمويل الزراعي * تصنيف القروض وضماناتها ومراقبتها * حجم الإئتمان * تقييم الطاقة الإئتمانية | | | | | | | 2 | |
| السابع | | * إستخدام القروض في التمويل الزراعي * الإختبار الفصلي الأول | | | | | | | 2 | |
| الثامن | | * مراقبة القروض وخدماتها * أساليب مراقبة القروض * خدمة القروض والمقترضين | | | | | | | 2 | |
| التاسع | | * إحلال رأس المال محل عناصر الإنتاج الأخرى * دالة الطلب على رأس المال | | | | | | | 2 | |
| العاشر | | * توجيه رأس المال المحدود * معالجة رياضية | | | | | | | 2 | |
| الحادي عشر | | * التمويل الزراعي ( طلب وعرض) | | | | | | | 2 | |
| الثاني عشر | | * مشكلات الإئتمان الزراعي ومبررات التدخل الحكومي * الإختبار الفصلي الثاني | | | | | | | 2 | |
| الثالث عشر | | * إستراتيجيات إدارة المخاطرة | | | | | | | 2 | |
| الرابع عشر | | * التأمين الزراعي * مراجعة ومناقشة | | | | | | | 2 | |
| **4. أساليب وطرق التعليم والتعلم** | | | | | | | | | | |
| 1. محاضرات في القاعة الدراسية 2. تمارين يقوم الطالب بحلها داخل أو خارج الفصل | | | | | | | | | | |
| **5. الأساليب والجدول الزمني لتقييم أداء الطالب و توزيع الدرجات** | | | | | | | | | | |
| **مسلسل** | **الأسلوب (الطريقة)** | | | | | | **أسبوع إجراء التقييم** | | | **الدرجة** |
| 1 | تمارين دورية | | | | | | 2-4-6-8-10-12 | | | 20 |
| 2 | امتحان فصلي أول | | | | | | 7 | | | 20 |
| 3 | امتحان فصلي ثاني | | | | | | 12 | | | 20 |
| 4 | امتحان تحريرى نهائى | | | | | | 16 | | | 40 |
| مجموع الدرجات | | | | | | | | | | 100 |
| **6. قائمة الكتب الدراسية و المراجع** | | | | | | | | | | |
| **عنوان الكتاب** | | | | | | **اسم المؤلف** | **الناشــر** | | | **سنــة النشــر** |
| 1. التمويل الزراعي: مرجع للتدريس في الجامعات العربية. | | | | | | مصطفى، محمد رشراش وسامي الصناغ، وزهير عبدالله، وأحمد حميده. | عمان: المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. | | | 1995 |
| 1. التمويل الزراعي | | | | | | لي وارن وميخائيل بولجي و آيرون نيلسون و وليام موراي | الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقي. عمان، الأردن | | | 1985 |
| **المذكـرات** | | | | مذكرات المحاضر الأسبوعية | | | | | | |
| مواقع على شبكة الانترنت | | | |  | | | | | | |
| **7. التسهيلات اللازمة للتعليم والتعلم** | | | | | | | | | | |
| 1 | | | | مدرج لإلقاء المحاضرات النظرية مجهّز بقاعة ذكية | | | | | | |
| 2 | | | | معمل حاسب آلي للتدريب | | | | | | |
| **أستاذ المقرر** | | | | **رئيس القسم** | | | | | | |
| **د. عمر الجيلي الشيخ الأمين** | | | | **د. محمد عبد اللطيف النفيسة** | | | | | | |

**مذكرة مقرر اقتصاديات التمويل الزراعى قصر 407**

**مقدمة عن التمويل الزراعي: المفهوم والأهداف**

تشمل الموارد الانتاجية أربعة عوامل/موارد تمثل في مجملها عناصر الانتاج الأساسية، وهي العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم/الادارة. فعنصر رأس المال من العناصر المهمة في أي عملية انتاجية. وتتناول مادة اقتصاديات التمويل الزراعي عنصر رأس المال أو ما يسمي أيضاً بالموارد الرأسمالية وما يتعلق بها من مفاهيم.

**الموارد الرأسمالية، رأس المال، والإستثمار**

الموارد الرأسمالية هي السلع والخدمات المنتجة بغرض استخدامها في انتاج سلع وخدمات أخري تسخدم للإستهلاك النهائي. أما رأس المال فهو الأموال التي تمنح الشركة القدرة على شراء تلك السلع والخدمات. وبذلك تسمي تلك السلع بالسلع الرأسمالية والتي بدورها يطلق عليها مصطلح رأس المال. ويمكن تصنيف السلع الرأسمالية الي ثلاثة انواع: سلع قصيرة الأجل، مثل الأسمدة والبذور، وسلع متوسطة الأجل كالآلات والحيوانات المنتجة، وسلع طويلة الأجل كالمباني والأراضي المستصلحة للزراعة.

ويجب عدم الخلط بين تعريف النقود ورأس المال، وبين مختلف صور وأشكال الأصول الرأسمالية. فالنقود هي مستودع للقيمة، أما رأس المال فهو الأموال المخصصة لشراء الأصول/السلع التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات التي تستخدم للإستهلاك النهائي.

**تصنيف رأس المال:**

يمكن تصنيف رأس المال الي قسمين:

1. **رأس المال الثابت:** و هي الأموال المخصصة لشراء أصول تبقى في الشركة وتستخدم في العملية الانتاجية على الدوام لكي تساعد الشركة على جني الأرباح. ويتحدد حجم رأس المال الثابت بالآتي:

* طبيعة الأعمال.
* حجم الأعمال.
* مستوى التطور التقني.
* رأس المال المستثمر من الملّاك.

1. **رأس المال العامل/الجاري/التشغيلي:** و هو الأموال المستخدمة لتغطية المصروفات الجارية، وتمويل القروض، وتسيير العملية الانتاجية. وتشمل العوامل المحددة لرأس المال العامل ما يلي:

* حجم الأعمال.
* مستوى التطور.
* الوقت اللازم للإنتاج.
* معدل دوران المخزون.
* شروط البيع والشراء.
* الاستهلاكات الموسمية.
* الإنتاج الموسمي.

كما يمكن تصنيف رأس المال من حيث الملكية الي نوعين:

1. رأس المال المقترض: و هو عبارة عن رأسمال الذي تقترضه الشركات من المؤسسات أو الأفراد ويتضمن السندات بمختلف أنواعها.
2. رأس المال المملوك: و هو رأس المال الذي يتم تأمينه عن طريق ملّاك الشركة (مثل حملة الأسهم أو الشركاء).

**مصادر رأس المال:**

تشمل مصادر رأس المال ما يلي:

* مصادر ذاتية أو تمويل ذاتي؛
* مصادر خارجية أو تمويل خارجي مثل جمع الأموال من الجهات التي لديها فائض في الأموال واستثمارها وإعطاء ربح مناسب حسب العائد على الاستثمار.

**الأشكال الحديثة لرأس المال**

لقد توسع مفهوم رأس المال حديثاً ليشمل صوراً أوسع يمكن حصرها في أربعة أصناف:

1. رأس المال التمويلي: يكون في شكل من أشكال الأصول المتداولة في الأسواق المالية، وتعود ملكيتها لكيانات قانونية.
2. رأس المال الطبيعي: يمثل الاضافات الفنية والتقنية الي البيئة والموارد الطبيعية لتزيد من انتاجيتها بصورة مستدامة. ومن أمثلتها الآلات و المعدات والأسمدة، والبذور المنتجة بالتقنيات الحديثة.
3. رأس المال البشري و الاجتماعي: ويشمل المواهب البشرية الاجتماعية والتعليمية، وحتي قيمة العلامة التجارية.
4. رأس المال المعرفي أو الفكري: وهو موجود في الأوساط الاكاديمية ويعتبر من الصفات المكتسبة والتي يمكن نقلها، وليست صفة ملازمة للأفراد أو المجتمعات.

**سوق رأس المال**:

سوق رأس المال (Capital Market) عبارة عن تلك السوق التي تجمع وتركز عرض وطلب الأموال للأجل الطويل. وهذا ما يميزها عن السوق النقدية (Money Market)، التي تتعامل بالائتمان للأجل القصير. تتميز السوق المالية بكونها تتعامل في ما يسمى بالأوراق المالية سواء كانت أوراقاً حكومية أو أوراقاً لمشروعات خاصة، بخلاف السوق النقدية التي تتعامل أساساً فيما يسمى بالأوراق التجارية. وتتواجد مؤسسات السوق المالية عادة في البلدان التي يكون فيها النظام المصرفي (البنوك) متكاملاً، وهي تشتمل على مصارف الأستثمار، ومصارف الأعمال، والمصارف العقارية والبورصات وشركات التأمين. و يتم فيها شراء وبيع الأوراق المالية طويلة الأجل، والتي تشمل ما يلي:

* + الأسهم.
  + السندات الحكومية وغير الحكومية.
  + عمليات تسييل الأوراق المالية إلى مبلغ ملموس.
  + قروض طويلة الأجل (أحياناَ قروض رهن عقاري في صيغة أوراق مالية).
  + المحافظ الاستثمارية.

**الفرق بين الأسهم والسندات:**

يمكن التمييز بين الأسهم والسندات بالآتي: حملة الأسهم هم ملاك فاعلين، بينما حملة السندات دائنين. كذلك يمكن لحملة الأسهم التصويت في الجمعيات العمومية كما يمكن انتخباهم لعضوية مجلس الإدارة، بينما حملة السندات لا يمكنهم التصويت ولا يمكن انتخباهم لعضوية مجلس الإدارة. كذلك، يحصل حملة الأسهم على حصة من الأرباح تسمى الأرباح الموزعة، بينما حملة السندات يحصلون على فائدة بمعدل ثابت. و في حال عدم تحقيق أرباح فإن حملة الأسهم لا يحصلون على شيء، بينما يتم الدفع لحملة السندات في كل الأحوال.

**البورصة أو سوق الأوراق المالية**

البورصة سوق لكنها تختلف عن غيرها من الأسواق، فهي لا تعرض ولا تملك في معظم الأحوال البضائع والسلع، فالبضاعة أو السلعة التي يتم تداولها بها ليست أصول حقيقية بل أوراق مالية أو أصول مالية، وغالباً ما تكون هذه البضائع أسهم وسندات. والبورصة سوق لها قواعد قانونية وفنية تحكم أداءها وتحكم كيفية إختيار ورقة مالية معينة وتوقيت التصرف فيها. وقد يتعرض المستثمر غير الرشيد، أو غير المؤهل، لخسارة كبرى في حال قيامه بشراء أو بيع الاوراق المالية في البورصة إذا إستند في استنتاجاته في البيع أو الشراء على بيانات خاطئة أو غير دقيقة، أو في حالة أنه أساء تقدير تلك البيانات. ويتغير سعر السهم في سوق الاسهم كنتيجة مباشرة لتغير نسب العرض والطلب على هذا السهم أو ذاك، ففي حالة الإقبال الشديد على الشراء فإن طلبات البيع رخيصة الثمن سوف تنفد، وتبدأ الطلبات الأكثر سعراً بالظهور ويبدأ معها السعر بالارتفاع تدريجياَ، وهذا على عكس ما يجري في حال الإقبال على البيع.

وبالنظر إلى جو المنافسة الحرة في البورصة (سوق الأوراق المالية) فإن ذلك يقود في كثير من الأحيان إلى عمليات مضاربة شديدة قد تنهار فيها مؤسسات مالية وشركات كبرى، كما حصل في يوم الإثنين الأسود في بورصة نيويورك، أو يوم الاثنين الأسود الآخر الشهير في الكويت عام 1983 عندما بلغت الخسائر في سوق المناخ للاوراق المالية قرابة 22 مليار دولار. أو كما حدث في كارثة شهر فبراير في سوق الأسهم السعودية حيث فقد المؤشر 50% من قيمته كما فقد المتداولين السعوديين 75% من رؤوس أموالهم.

ويشار إلى مستوى سوق الأسهم بما يسمى نقطة، ويتم إحصاء النقاط للخسارة والارتفاع بما يسمى سعر الإغلاق للسوق في اليوم. ويعتمد المتداولون (المتعاملون) عموماً على أسلوبين في اختيار الأسهم: التحليل الفني وهو أسلوب يمكّن من فحص الاوراق المالية وفقا لتطور سعرها وتحركاته التاريخية وباستخدام الرسوم البيانية وذلك لتحديد توقيت التصرف، أي إختيار توقيت شراء السهم أو بيعه أو الاحتفاظ به.

والأسلوب الآخر هو التحليل الأساسي وهو فحص للقوائم المالية وذلك وصولاً إلى القيمة الحقيقة للسهم بحيث يساعد التحليل الأساسي في التعرف على الاسهم ذات الخلل السعري أي المسعّرة باقل أو بأعلى من قيمتها الحقيقية. ولا يمكن القول بأن التحليل الفني أفضل من التحليل الأساسي أو العكس ولكن المستثمر يحتاج للتحليل الأساسي لاختيار الأوراق المالية الجيدة ويحتاج للتحليل الفني للمساعدة في تحديد توقيت اتخاذ القرار.

**دورة رأس المال و التكوين الرأسمالي في الاقتصاد**

عند وضع السياسات والخطط الاقتصادية تهتم الدول والوحدات الاقتصادية بأربعة جوانب ذات تأثير متبادل في ما بينها. وهذه الجوانب هي الاستثمار، والادخار، والاستهلاك، والإنتاج حيث تمثل جميعها حلقة مستديرة إذا اختل منها جانب أصاب الجوانب الأخرى، ولهذا لابد من مراعاة العلاقات التأثيرية بين هذه الجوانب حتى لا يطغى جانب على آخر. هذه الحلقة تسمي بدورة رأس المال. وتنطبق هذه الدورة علي أي كيان إقتصادي، سواء كان منشأة فردية أو قطاع أو مجتمع اقتصادي. فالدخل ينفق علي الأستهلاك و/أو الادخار والاستثمار. فالانفاق الاستهلاكي هو المنصرف علي السلع والخدمات الاستهلاكية في الوقت الحاضر. أما الانفاق الاستثماري فهو إدخار جزء من الدخل الحالي وتوجيهه للإستثمار وذلك لاحداث تنمية تزيد من انتاج السلع والخدمات للاستهلاك في المستقبل.

تتأثر دورة رأس المال بالفلسفة الاجتماعية والفكر العقدي الذي يتبناه المجتمع، ولهذا تجد على مدار التاريخ الاقتصادي للمجتمعات البشرية أن المفاهيم الاجتماعية التي يتبناها المجتمع وقادته تصبغ المجتمع بصبغته حيث تبرز السلوكيات الاستهلاكية أو الادخارية على تصرفات الأفراد والسياسات الاقتصادية المتبناه من قبل راسمي تلك السياسات.

يتأثر التكوين الرأسمالي في أي نظام اقتصادي بمدى توازن السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالادخار والاستثمار والاستهلاك والإنتاج، حيث أن التكوين الرأسمالي لا يتحقق إذا اختل أي جانب من جوانب العملية الاقتصادية المؤثرة على حقيقة رأس المال المتمثل في أن كل ثروة تدخر وتستخدم في إنتاج ثروة أخرى. التكوين الرأسمالي لا يتحقق إلا إذا كان هناك إدخار كافي.

وفي النظام الإقتصادي الإسلامي نجد أن الإسلام دين لا يقتصر دوره على الإشباع الروحي للفرد وإنما يمتد إلى تحقيق الرفاه المادي من خلال استخدام المعطيات التي أوجدها الخالق من موارد طبيعية وغريزية لتنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع وللفرد المسلم ضمن مفهوم أن الله استعمر الإنسان لعمارة الأرض وأن مافي الوجود مسخر لحياة الإنسان ورفاهيته. وقد اهتم الإسلام بالادخار لما للعملية الادخارية من تأثير إيجابي على الفرد والمجتمع و تحقيق التكوين الرأسمالي للإقتصاد.

**دوافع الإدخار أو التكوين الراسمالي**

الإدخار هو فائض الدخل عن الإنفاق علي الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل و المنصرف علي السلع والخدمات الاستهلاكية في الوقت الحالي. ويتحدد الإدخار بعاملين أساسيتين هما: القدرة الإدخارية و الرغبة الإدخارية. فالقدرة الإدخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل و هي تتحدّد بالفرق بين حجم الدخل و حجم الإنفاق، و يتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد و سلوكه و تصرفاته. إن القدرة الإدخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر و تتغير بتغير الظروف.

أما الرغبة الإدخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى و تضعف تبعاً للدوافع التي تدعو للإدخار و مقدار تأثر الفرد و الطبقات الإجتماعية بهذه الدوافع.

**أهداف الإدخار:**

تتضمن أهداف الادخار بالنسبة للإقتصاد والمجتمع ما يلي:

1. تحقيق المزيد من التطور في مختلف مجالات التنمية حيث أن الإستثمار الجديد يؤدي إلى الإستقرار و الإنتعاش الإقتصادي.
2. تحقيق أرباح و عائدات تنمي الإقتصاد الوطني عندما توجه الأموال المدخرة إلى الإستثمار.
3. الحد من إرتفاع الأسعار، أي محاربة التضخم و زيادة الكمية المعروضة من السلع و الخدمات.
4. خلق تنمية إجتماعية بتخفيض البطالة و تحسين مستوى الخدمات.
5. الحد من الإستهلاك الترفي و البذخ والتركيز علي حل المشكلات والمطالب الأساسية في المستقبل.

أما بالنسبة للأفراد فإن أهم الدوافع النفسية للإدخار هى الرغبة في تنظيم النفقات تبعاً للتغيرات المتوقعة و غير المتوقعة في الدخل والإحتياجات، وكذلك الرغبة في الإثراء.

**محددات حجم الإدخار:**

تشمل المؤثرات التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية للإدخار الدخل، معدل الفائدة، النظام المالي، درجة الإستقرار الإجتماعي و الدولي، والنظام الإقتصادي، و النظام الإجتماعي. وسيتم تناولها بشئ من التفصيل.

**أولاً، الدخل:**

يعد الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الإدخار أو إنخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الإستهلاك سيزداد، ولكن الإدخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الإستهلاك، وهذا يعد بنظر العالم الاقتصادي كينز قانوناً نفسياً أساسياً. وبالإضاقة لحجم الدخل فإن توزيع الدخل علي فئات المجتمع المختلفة تعد أيضاً من المؤثرات المهمة علي مسوي الادخار. و يلاحظ عموماً أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل الكلي والميل الحدي للإدخار.

* الميل الحدي للإدخار هو مصطلح اقتصادي معني بالأفراد، وهو يمثل "نسبة الزيادة في الادخار من الزيادة في الدخل".

**ثانياً، معدل االفائدة:**

يختلف الإقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على حجم الإدخار في الإقتصاد الوطني، ففريق منهم يرى أن إنخفاض معدل الفائدة يسهم في إرتفاع حجم الإدخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الإنخفاض في حجم الإستثمار و في الدخل القومي، وعلى النقيض من ذلك يرى الفريق الآخر أن إنخفاض معدل الفائدة يقود إلى إنخفاض حجم الإدخار نتيجة للنقص الذي يحدثه ذلك الإنخفاض في حجم الإستثمار وفي الدخل القومي.

ولكن بصورة عامة تعتبر دالة الإدخار دالة متزايدة تربط قيمة الإدخار بعلاقة طردية مع سعر أو معدل الفائدة:

S = f (I)

حيث أن:

I تمثل سعر الفائدة ، S تمثل الإدخار، و f تمثل الدالة

**ثالثاً، النظام المالي:**

النظام المالي للدولة يعني بسياسات الضرائب، الدعم، والدخل. فإذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول إنخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات بزيادة القدرة على الإدخار.

**رابعاً، درجة الإستقرار الإجتماعي و الدولي:**

تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الإقتصادية و الحروب في حجم الإدخار. فتوقع الأفراد لحدوث نقص في إنتاج سلعة إستهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لإحتياجاتهم المستقبلية مما يؤدي إلى نقص المدخرات.

**خامساً، النظام الإقتصادي – الإجتماعي:**

النظام الإقتصادي-الإجتماعي هو الذي يحدد في نهاية المطاف توزيع الدخل على طبقات المجتمع، فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي و المجتمع الإشتراكي. ففي ظل الرأسمالية تتكون المدخرات من إدخار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بالدرجة الأولى. أما في ظل الإشتراكية حيث يعاد توزيع الثروة و الدخل توزيعا متقارباً بما يحقق تقليل الفوارق بين الطبقات إلى أدنى حد ممكن، فإن القاعدة الشعبية يرتفع نصيبها تدريجيا في الدخل القومي فتزداد قدرتها على الإدخار. كما نجد أن الحافز علي الإدخار لدي الطبقة الغنية أقل من ذلك الذي لدي الطبقة المتوسطة والعاملة والتي تلجأ للإدخار لتحسين ظروفها المعيشية المستقبلية و مواجهة الأزمات المتوقعة .

**أنواع الإدخار**

يمكن تقسيم الإدخار الي قسمين، هما الإدخار الإختياري والذي يقوم به الفرد طوعاً و برغبته وإختياره، والإدخار الإجباري، وهو الإدخار الذي يجبر عليه الفرد بقوة االقانون سواء كان من قبل الدولة أو من قبل المؤسسات أو الشركات التي يرتبط بها.

**التكوين الرأسمالي في البلدان النامية**

تعاني الدول النامية من ضعف الإدخار والذي بدوره يعزي للأسباب التالي ذكرها:

1. **إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي**: وهو السبب الرئيسي في إنخفاض الإدخار في الدول النامية ,لأن الإدخار هو ما تبقى من دخل الفرد بعد الإتفاق على السلع الإستهلاكية و الخدمات.
2. **إنتشار ظاهرة الإكتناز**: توجه طبقة الأغنياء في الدول النامبة جزءاً من دخلها نحو الإكتناز في شكل ذهب و مجوهرات ثمينة، أو إحتجاز جزء من النقود ومنعها من التداول.
3. **إنتشار ظاهرة الإدخار السلبي:** يتحقق الإدخار السلبي بالنسبة للفرد عندما يزيد مجموع إنفاقه على السلع الإستهلاكية و الخدمات خلال فترة معينة عن دخله خلال نفس الفترة .
4. **قلة وضعف منشآت الإدخار:** تعاني معظم الدول النامية من نقص عدد المنشآت التي تساعد علي الادخار (بنوك تجارية - بنوك إنجاز - صناديق توفير... الخ). أضف لذلك ضعف كفاءتها وعدم قدرتها علي أداء رسالتها على الوجه الأكمل.
5. **الميل للمحاكاة في السلوك الاستهلاكي:** و يقصد به محاولة المجتمع في الدول النامية تقليد نمط معيشة الأفراد في الدول المتقدمة في استهلاك السلع الحديثة.
6. **تضخم النفقات الإدارية للدولة:** إن تحليل الميزانيات يوضح أن النفقات الإدارية تمثل نسبة كبيرة من مجموع النفقات و ذلك في معظم الدول النامية بعكس الحال في الدول المتقدمة إقتصادياً.
7. **تهريب الأموال إلى الخارج:** و يعتبر هذا العامل من أهم أسباب ضعف الإدخار في الدول النامية فمن المعروف أن عددا كبيراً من الأثرياء في هذه الدول يفضل إبداع أمواله في البنوك الأجنبية بدلاً عن إدخارها في بلدانهم أو في الدول النامية الأخرى.
8. **توجيه جزء من الدخل إلى عمليات غير منتجة:** إن عدداً كبيراً من أصحاب الدخول المرتفعة في الدول النامية لا يوجهون الفائض من دخولهم إلى إستثمارات منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج ولكنهم غالباً ما يفضلون توجيه هذا الفائض نحو عمليات المضاربة أو شراء وبيع العقارات و تخزين السلع و غير ذلك .
9. **إنتشار عادات الإنفاق البذخي :** إن معظم العائلات ذات الدخل المرتفع، أي تلك التي يمكن أن تدخر جزءا كبيرا من دخلها، توجه جزءاً كبيراً من مجموع إنفاقها على سلع إستهلاكية و خدمات لأجل المحافظة على المظهر الإجتماعي.
10. **حالة الإطار التنظيمي و الإجتماعي:** من المعروف أن المعتقدات الدينية أو الإجتماعية في بعض الدول النامية تحط من شأن السعي وراء الكسب المادي وتشبع روح التواكل بين الأفراد مما يؤدي إلى ضعف الحافز على الإدخار. وعلاوة على ذلك فإن نظام وحدة العائلة المترابطة الذي ينتشر بصفة خاصة في المناطق الريفية يفرض على كل أغنياء و كبار الأسرة إعالة الأقارب المحتاجين، مما يثبّط من رغبة الأفراد في الإدخار.

**العوامل المؤثرة في التكوين الرأسمالي وسبل زيادته**

يعتبر التكوين الرأسمالي عبر الإدخار من العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية. مما سبق يمكن حصر العوامل المؤثرة في التكوين الرأسمالي، و من ثم سبل زيادته، في النقاط التالية:

1. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
2. انتشار ظاهرة الاكتناز، حيث يوجه الفائض من الدخل نحو شراء الذهب و المجوهرات وغيرها، مما يمنعها من التداول.
3. توجيه جزء من الدخل الي عمليات غير منتجة مثل المضاربة، شراء وبيع العقارات، وتخزين السلع، وغيرها.
4. انتشار عادات الإنفاق البذخي للمحافظة علي المظهر الإجتماعي.
5. الإدخار السلبي، والذي يتحقق عندما يزيد الانفاق علي السلع والخدمات الاستهلاكية علي مجموع الدخل في نفس الفترة.
6. انخفاض وضعف منشآت الإدخار، كالبنوك التجارية.
7. الميل للمحاكاة، حيث يقلد بعض المستهلكين في الدول النامية نمط المعيشة في الدول المتقدمة.
8. تضخم النفقات الإدارية للدولة.
9. تهريب الأموال إلي خارج الدولة.
10. الإطار التنظيمي والإجتماعي للإقتصاد والذي يقلل من الإعتماد علي النفس ويضعف الميل للإدخار.
11. ضغف الحافز علي الإستثمار، بسبب ضعف البنية التحتية، عدم توفر العمالة الماهرة، فرض الضرائب والقيود علي المستثمرين، وغيرها.
12. قلة الفرص الاستثمارية المحلية، مما يخفز المستثمرين الي التوجه للدول الأخري للإستثمار.
13. ضعف الإبداع والابتكار، ويكون ذلك لعدة أسباب، منها عدم توفر البيئة المناسبة، قلة الإستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات التعليم، التدريب، و البحث العلمي.

إن للعملية الادخارية جانباً إيجابياً على الفرد والمجتمع في تحقيق التكوين الرأسمالي إذا انتهجت السياسات التالية:

أولا: القصد في الإنفاق وعدم الإسراف، ويعتبر هذا عاملاً مهماً في التكوين الرأسمالي إذا مارسه الفرد وتبناه المجتمع. ولهذا لابد من عمل برامج لتوعية مختلف فئات المجتمع إلى أهمية التقليل من الإنفاق والحرص على الادخار ومنع مظا والحد من الاستهلاك المظهري الذي يسهم في إضعاف الميل إلى الادخار. ويلاحظ أن تنمية سلوكيات الادخار بين أفراد المجتمع تبدأ منذ الصغر.

ثانياً: توجيه وسائل الإعلام ومروجي السلع ومانحي التمويل من المؤسسات المالية للتقليل من الترويج للسلع الاستهلاكية الترفيهية التي لا تلبي حاجات أساسية وضرورية سواء من خلال إضعاف تمويل تصنيعها أو ترويجها واستبدال ذلك ببرامج تساهم في التوجيه نحو الادخار والاستثمار من مجالات السلع الإنتاجية التي تزيد من قدرة المجتمع على توليد الثروة.

ثالثاً، توفير المعلومات والدراسات الكافية عن فرض الاستثمار المتاحة بالدولة المعنية.

رابعاً، توفير صناديق الإقراض الوطنية، وتيسير أنظمة الإقراض والاستثمار.

خامساً، اللجوء إلي القروض والمعونات الأجنبية لتوفير رأس المال.

**ماهية الإقراض والتمويل الزراعي**

**تعريف التمويل:** يمثل تجهيز المشاريع الاستثمارية بالمعدات أو الأصول الرأسمالية سواء عند إنشاء المشروع أو عند إحلال وتجديد معداته وتجهيزاته تحد كبير أمام المؤسسة اذ يلزم لهذا المشروع الأموال الكافية لتغطية تكاليفه سواء من رأس المال المدفوع عند بداية المشروع أو عن طريق الاقتراض، مع تقديم ضمانات السداد اللازمة، أو من الاحتياطات والمخصصات المالية. و تسمي عملية تجهيز رأس المال المطلوب بالتمويل. ويمكن تعريف التمويل بأي من التعريفات التالية:

1. التمويل هو كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة وضمان سير نشاطها وتوسيعها؛ أي أنه يشمل كل الموارد التي تجعل الشركة قادرة على تحقيق تدفقات نقدية.
2. التمويل هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال، وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل منها بشكل يناسب كمية ونوعية التزامات المؤسسة المالية.
3. هو مجموعة الأسس والحقائق التي تتعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأخيرة تخص الأفراد أو منشأة الأعمال أو الأجهزة الحكومية .
4. هو مجموع الطرق والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداماً اقتصادياً، بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية الذي يمدها بالتدفقات النقدية.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل وموحّد للتمويل كما يلي:

التمويل هو عملية تجميع مبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة عن طريق المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهو ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي.

تهتم المؤسسات والمنشآت الاقتصادية بثلاثة أمور أساسية:

1. تحديد الاحتياجات المطلوبة من رأس المال لانشاء وتسيير العملية الانتاجية.
2. تحديد الطرق المناسبة لتدبير رأس المال المطلوب.
3. اتباع الطرق الأمثل لاستخدام وتوجيه رأس المال وتوزيعه علي الأنشطة المختلفة حتي يتم استخدامه بكفاءة في ظل المخاطر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

**الأهداف الأساسية للتمويل:**

للتمويل عدة أهداف يمكن إجمالها في ما يلي:

1. زيادة القيمة الحالية للمؤسسة: القيمة الحالية للمؤسسة هي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقع الحصول عليها من قبل حملة الأسهم. وتتأثر القيمة الحالية للمؤسسة بالعناصر التالية:

– الأرباح الموزعة، حيث أن الزيادة في نسبة التوزيع تزيد من القيمة الحالية للمؤسسة.

– سعر الخصم في السوق، فكلما زاد سعر الخصم قلت القيمة المتوقع الحصول عليها مستقبلاً.

– المخاطر المتوقعة في المشروع، ويتم التعويض عنها باختيار نسبة خصم عالية لإيجاد القيمة الحالية.

– الوقت الذي يحصل فيه المستثمر على عائد إستثماره.

– العائد المتوقع للسهم، فكلما كان العائد المتوقع للسهم عالياً فإنه يرفع من قيمة المؤسسة.

– توقعات المستثمرين لوضع المؤسسة المستقبلية من حيث الأرباح.

1. توفير السيولة: يواجه المدير المالي مسؤولية ذات شقين في سعيه نحو تحقيق الهدف الرئيس للإدارة المالية وهو زيادة القيمة السوقية للمؤسسة. فمن أجل تحقيق أهداف المؤسسة يجب عليه توجيه المبالغ النقدية المتاحة إلى أفضل الاستخدامات والاستثمارات. إن السيولة تعبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي الآتي عن طريق المبيعات وتحصيل الذمم، ومن مصادر خارجية. و يمكن تعريف السيولة على أنها قدرة المؤسسة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة.

وتهدف السيولة إلى:

– الوفاء بالالتزامات المترتبة على المشروع وتعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها.

– الاستمرار بالإنتاج والتشغيل ومواجهة الأزمات الطارئة عند وقوعها.

– القدرة على مواجهة متطلبات النمو والتوسع.

– المرونة في اختيار المصدر الملائم للحصول على المواد اللازمة.

**سعر الفائدة وسعر الخصم:** سعر الفائدة هو أحد السياسات النقدية المتوسطة المدى، وخاصة في النظام الرأسمالي، وهو ما يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية. ويسمى سعر الفائدة عند الاقتراض من البنك المركزي من قبل البنوك التجارية بسعر الخصم. ويعتبر سعر الخصم مؤشراً مهماً لسعر الفائدة السائد في السوق.

عند مرور الاقتصاد بمرحلة "الكساد" تعمد الدولة لخفض نسبة الفائدة ، وعند مرحلة "التضخم" تقوم برفع نسبة الفائدة لكبح السيولة الزائدة. رفع سعر الفائدة يواكبه عادة كبح لجماح عملية الاقراض وبالتالي تقل السيولة. كما أن ارتفاع حجم السيولة المتداولة دائماً ما يواكبه ارتفاع في الأسعار و"تضخمها".

الفائدة لها نوعان : الأولي هي "سعر الخصم" ويكون بين البنك المركزي والبنوك التجارية المحلية، ويعني نسبة ما يأخذه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إقراضها لتغطية احتياجاتها من السيولة .

والثاني هو "سعر الفائدة" وهو ما يكون بين البنوك التجارية وعملائها سواءً أفراد كانوا أم شركات. ومن المفترض ان يكون الثاني وهو "سعر الفائدة" أعلى من "سعر الخصم" ، والذي يتقرر أولاً ليتبعه بعد ذلك الثاني. وعادة ما تتخذ مؤسسة النقد أو البنك المركزي قرار خفض الفائدة عندما يُلاحظ حدوث بطء في معدلات النمو الاقتصادي، وتقوم بضخ كميات من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام حتى تصل الى مرحلة تعرف بـ"الانتعاش الاقتصادي". أما رفع نسبة الفائدة فتكون بهدف كبح جماح السيولة الزائدة ، فتقل نسبة الاقراض لأن البنوك التجارية المحلية تسير مع البنك المركزي بخط موازي من حيث الرفع أو الخفض لفوائدها. رفع نسبة الفائدة أول ماتفكر به البنوك المركزية لكبح جماح التضخم، والعلاقة بين التضخم ورفع الفائدة نستطيع ان نقول انها "طردية"، فكلما زاد التضخم زادت احتمالية رفع الفائدة .

وبالنسبة للعلاقة بين سعر الفائدة و سوق الأسهم، فخفض الفائدة ينعش سوق الأسهم لانه يعني تشجيعاً وتحفيزاً لظهور سيولة جديدة قد تكون أحد جهاتها سوق الأسهم. تخفيض الفائدة على الريبو العكسي هو بالضبط ما يحتاجة سوق الاسهم العقلاني لانه ببساطة يعنى ان الودائع البنكية التى اودعتها البنوك لدى مؤسسة النقد (في العادة تكون من مستثمرين كبار) تخرج من تلك الحسابات في حالة تخفيض سعرها الى النظام المصرفي في الحسابات الشخصية لاصحابها أو سوق الاسهم، وهو الاقرب في حالة وجود أسهم ذات معدل ربحي جيد ونمو مستقبلي مقبول وكذلك توزيعات نقدية لان بقاءها في الحسابات الجارية يعني تآكلها بسبب التضخم.

النوع الثاني من الفوائد: الفائدة على الإقراض (الريبو القياسي) يعني اقراض مؤسسة النقد البنوك بسعر فائدة منخفض. إتفاق إعادة الشراء أو ما يعرف باسم الريبو repo (Repuchase agreement) هو السعر الذي يستخدمه البنك المركزي في إعادة شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية للسيطرة على المعروض النقدي. الريبو هو سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة أو لمدة قصيرة جدا لعملية شراء وبيع سندات حكومية من البنك المركزي، حيث يشتري المتعاملون سندات الحكومة لمدة معينة ثم يبيعونها للمستثمرين لمدة قصيرة أو ليلة واحدة ويقومون بشرائها في اليوم الثاني. وهذا يؤدي بالتالي الى اقراض البنوك للموطنين بسعر فائدة اعلى وبالتالي البنوك تكسب من فرق السعرين. وهذا النوع سيئ جدا لأنه يعني اشعال مستويات التضخم الى معدلات مرتفعة جدا بسبب وفرة النقد بكميات كبيرة لدى الجميع.

**خصائص التمويل:**

لابد من الإشارة إلى أن لكل مصدر تمويلي خصائصه ويمكن إجمال هذه الخصائص في النقاط التالية:

1. **تاريخ الاستحقاق:** ويعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة لها فترة سداد بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى حيث أن لكل نوع من أنواع التمويل تاريخ يختص به “باستثناء أموال الملكية”. فليس من المنطق أن يتم الاقتراض دون أن يتم الإنفاق على تاريخ السداد وتوجد ثلاث فترات لسداد الديون:

* قصيرة السداد: أقل من سنة .
* متوسطة السداد: مابين السنة وعشر سنوات.
* طويلة السداد: بعد عشر سنوات .

2. **العائد أو** **الدخل:** لكل مصدر تمويلي مردود وكل دخل يمكن أن يمتاز بما يلي:

* الأولوية: اذ توجد هناك أولويات لمن يحصل على دخل أولي من المقترضين.
* المقدار: لكل مقرض عائد أو دخل يتحدد مسبقاً، باستثناء أموال الملكية.
* التأكد: لكل مقرض دخل محدد يحصل عليه بغض النظر عن تحقق الأرباح أو الخسائر التي حققها المقترض”، باستثناء أموال الملكية”.

**وظائف الإدارة المالية:**

يمكن إجمال وظائف التمويل في الوظائف الخمس التالية:

1- التخطيط المالي: وهو نوع من أنواع التخطيط يساعد في الإعداد المستقبلي حيث أن تقديرات المبيعات والمصاريف المستقبلية الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل.

2- الحصول على الأموال: من خلال تباين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة المالية التي تمثل الخطة.

3- الرقابة المالية: وهي مقارنة أداء المنشآت بالخطط الموضوعية.

4- استثمار الأموال: بعد قيام المدير المالي بإعداد الخطط المالية والحصول على الأموال من مصادرها، عليه أن يتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بحكمة، وتستخدم استخداماً اقتصادياً بالمشروع، كما عليه أن يتأكد من أن الاستخدام أدى إلى الحصول الأكيد على العوائد وذلك من استثمار الأموال في الأصول المختلفة حيث أن كل أصل من الأصول الثابتة أو المتداولة يمثل استثماراً للأموال. ومن المهم جداً ان يتمكن المشروع بمرور الوقت من الحصول على أمواله التي استثمرها في هذه الأصول فهو يحتاج الأموال لتسديد التزاماته.

5- مقابلة مشاكل خاصة: إن الوظائف السابقة هي وظائف دورية ودائمة للإدارة المالية والمدير المالي، ولكن قد تظهر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة وقد لا تحدث خلال المشروع.

**أنواع التمويل:**

تشكل عمليات التمويل إحدى أهم المرتكزات التي تبنى عليها الاقتصاديات المعاصرة لتطوير القوى المنتجة فهي تحدد مسار رأس المال واستخدامه وخاصة تلك المتعلقة بتحويل رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج. ففي غياب الأموال لا يمكن الحصول على نشاط إنتاجي، ومن هنا تبرز أهمية التعرف على أنواع التمويل. وتختلف أنواع التمويل باختلاف الزاوية التي ينظر إليها. عموماً، يقسم التمويل من خلال ثلاث معايير أساسية هي:

– المدة التي يستغرقها .

– مصدر الحصول عليه.

– الغرض الذي يستخدم فيه.

أ- **أنواع التمويل بحسب المدة التي يستغرقها**: إذا ما نظر للتمويل من زاوية المدة التي يستغرقها فانه يقسم إلى ثلاث أنواع مختلفة هي:

**\* تمويل قصير الأجل:** وتندرج ضمنه تلك الأموال التي لا تزيد مدة إستخدامها عن السنة الواحدة ومن أمثلتها تلك المبالغ النقدية المستعملة في تسديد الأجور وشراء المواد والمدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية.

**\* تمويل متوسط الأجل:** وتتراوح مدة هذا النوع من التمويل مابين 2 و 5 سنوات وقد تتعداها إلى 7 سنوات. ويستخدم لتمويل المشتريات من المعدات والتجهيزات. وعادة ما تحصل عليه المؤسسات من بنوك متخصصة وأحيانا تجارية.

**\* تمويل طويل الأجل:** وهو ذلك النوع من التمويل التي تفوق مدته 5 سنوات والناشئ عن الطلب على الأموال اللازمة لتكوين رأس مال ثابت وتحصل عليه المؤسسات سواء من بنوك متخصصة أو بنوك استثمار لقاء ضمانات أو عن طريق إصدارها لأسهم وسندات.

ولكن تجدر الإشارة الي أن هذا التصنيف الكلاسيكي بدأ يفقد أهميته نظراً لانتشار عملية تجديد مواعيد استحقاق الديون التي بموجبها يمكن تحويل قرض تمويلي قصير الأجل إلى متوسط الأجل، وبالمثل، تحويل قرض متوسط الأجل إلى قرض طويل الأجل.

**ب- أنواع التمويل بحسب معيار مصدر الحصول عليه:** يقسم التمويل حسب معيار مصدر الحصول عليه الي نوعين، هما:

* **التمويل الداخلي أو الذاتي:** يحتل التمويل الذاتي مكانة مرموقة من ضمن مختلف مصادر تمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسة وزيادة نمو موجوداتها الاقتصادية. ويدمج التمويل الذاتي ضمن المصادر الداخلية للتمويل والتي تمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات ولزيادة رأس المال العامل.

وتقسم مصادر التمويل الذاتي عموما إلى مجموعتين رئيسيتين تضم الأولى ذلك النوع من التمويل الذاتي الذي يهدف إلى التوسع وتنمية المؤسسة وأهمها المدخرات المتأتية من الأرباح غير الموزعة والاحتياطات المعلنة. أما المجموعة الثانية فتضم ذلك النوع من التمويل الذاتي الهادف إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة والتي تدرج ضمنه أموال الاهلاكات للأصول، واحتياطات ارتفاع أسعار الموجودات الرأسمالية.

* **التمويل الخارجي:** يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وعلى رأسها تلك المتحصل عليها من مصادر خارجية وعلى رأسها تلك المتحصل عليها من المؤسسات المالية والبنكية، إضافة إلى تلك المتأتية من الأسواق المالية والبورصات سواء كانت محلية أو دولية.

ج- **أنواع التمويل بحسب الغرض من استخدامه**: تستخدم المؤسسات الاقتصادية مصادرها التمويلية من مجالين رئيسين هما الاستغلال والاستثمار و بذلك يقسم التمويل بين:

أ. **الأموال التي تخصص لمواجهة الاستغلال و المعاملات**: ينصرف تمويل الاستغلال والاحتياجات القصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية للمؤسسة ويصنّف تمويل الاستغلال بدوره إلى نوعين هما:

– أموال تتطلبها دورة الاستغلال باستمرار ولا يمكن للمشروع الاستغناء عنها طيلة مدة حياته وهذه الأموال يجب تدبيرها من مصادر دائمة.

– أموال تتطلبها دورة استغلالية واحدة أو عدد محدود من الدورات ويجب تدبير هذا النوع من الأموال من مصادر مؤقتة كالقروض قصيرة الأجل.

**ب. تمويل الاستثمارات:** والمقصود به تلك الأموال الموجهة لمقابلة نفقات خلق الطاقات أو خطوط إنتاجية جديدة أو نفقات توسيع الطاقة الحالية للمؤسسة لشراء آلات وتجهيزات جديدة. ويحظى تمويل الاستثمار بعناية خاصة لما يترتب عنه من آثار على مردودية ونمو المؤسسة.

**طرق التمويل:**

هناك طريقتان للتمويل هما:

1. **التمويل المباشر:** يتم هذا التمويل عن طريق علاقة مباشرة بين المقرض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي، سواء كان مصرفياً أو غير مصرفي. ويتخذ هذا التمويل صوراً متعددة كما يختلف باختلاف المقرضين، كما هو مبيّن أدناه:
2. تمويل المشروعات: وفي هذه الحالة تستطيع أن تتحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية من مورديها أو عملائها أو من المشروعات الأخرى، وتصدر سندات لتحقق لصاحبها عائداً ثابتاً من قيمة القرض. ويفضل الأفراد هذه الوسيلة لما تحققه من مواجهة لدائنيها.
3. بالنسبة للأفراد: فإن الحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجات الأفراد الاستهلاكية أو الاستثمارية يكون عن طريق المؤسسات الوسيطة أو عن طريق القروض المباشرة.
4. بالنسبة للحكومات: تلجأ الحكومات للتمويل المباشر عن طريق الإقتراض من الأفراد والمشروعات التي ليس لها طبيعة مالية أو مصرفية. وتصدر الدولة لهذا القرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال فترات مختلفة وبأسعار متباينة. وتعتبر أذونات الخزينة من أهم السندات المتمثلة غالبًا في قروض المشروعات العامة المضمونة من الحكومة.
5. **التمويل غير المباشر**: هي طريقة من طرق التمويل الخارجي ويتم التمويل من خلال الأسواق عبر مؤسسات الوساطة المالية حيث تتولى مهمة الأخيرة جمع المدخرات النقدية من الوحدات الاقتصادية التي تشمل العائلات والمؤسسات الاقتصادية، ثم تقوم بإقراض ما جمعته من مدخرات. و القاعدة هنا أن المؤسسة المالية تقوم بإقراض ما أقترضته. وتستمد هذه الطريقة التمويلية أهميتها من أن العديد من الوحدات الاقتصادية التي لها فوائض نقدية قد تحجم عن الاستثمار المباشر لاعتبارات عديدة أهمها الخوف من نتائج وعواقب هذا النوع من الاستثمارات المباشرة وعدم الثقة بسبب عدم الرغبة في تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المباشرة؛ أي أن تلك الوحدات تفضل السيولة ولا ترغب في تجميد فوائضها.

**العوامل المحددة لأنواع التمويل:**

تعتمد بعض المؤسسات على الأموال المقترضة لتلبية احتياجاتها المالية في حين يعتمد البعض الآخر على المويل الذاتي أو قد تختار أمراً وسيطاً بين ذلك. وهذه الاختلافات هي نتيجة عدة عوامل منها: ظروف المؤسسة نفسها وطبيعة النشاط الذي تمارسه وتركيبة موجوداتها، الحالة الاقتصادية، و مدي توفر الأنواع المختلفة من التمويل. أما بخصوص العوامل التي تتحدد علي ضوئها أنواع الأموال المناسبة للمؤسسة فيمكن أن نعدد منها ما يلي:

1. **الملاءمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام:** القاعدة العامة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات الثابتة، مثل شراء الأصول المزرعية من آلات و معدات، من مصادر طويلة الأجل كأموال الملكية أو القروض طويلة الأجل، أما المصادر قصيرة الأجل فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل، مثل تمويل الحصاد أو بعض العمليات الفلاحية الموسمية الأخري. ومبدأ الملائمة يقتضي تمويل احتياجات المؤسسة طويل الأجل من مصدر طويل الأجل لأن تمويلها من مصادر قصيرة الأجل يتعارض وهدف الربحية لأنه قد لا تستطيع المؤسسة إعادة الأموال للمقرضين عند انتهاء الموسم وعدم توافر الفوائض النقدية الكافية لديها إما بسبب الحاجة إليها للموسم القادم أو لوجود غرامات على التسديد المتأخر. وبذلك تعتبر عملية الملاءمة بين طبيعة المصادر وطبيعة الاستخدامات عملية ضرورية لإيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصول الممولة.
2. **الدخل:** من أهم المميزات التي يحققها التمويل عن طريق اقتراض ثابت التكلفة هو تحسين العائد على حقوق أصحاب المؤسسة بشكل أفضل مما لو كانت المؤسسة ممولة جميعها من قبل أصحابها أي دون قروض. أما إذا كانت تكلفة الاقتراض أعلى من العائد المتحقق من الموجودات فان نتائج الرفع المالي ستكون عكسية حيث سينخفض العائد على حقوق المالكين .
3. **الخطر:** ينظر للخطر من منظورين هما خطر التشغيل وخطر التمويل. ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها حيث يتوجب على المؤسسة الاعتماد على رأسمالها في حالة ارتفاع مخاطر التشغيل وعدم الاعتماد على القروض لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقد تتعرض للإفلاس إذا كانت أعباء خدمة الدين أكبر من قدرتها.

أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة.

1. **الإدارة والسيطرة:** يفضل المالكون دائما تمويل المؤسسات عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار الأسهم العادية لأن الدائنين العاديين والممتازين لا يملكون مثل هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة.
2. **المرونة:** وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال.
3. **التوقيت:** المقصود بالتوقيت هو الوقت المناسب الذي تحصل فيه المؤسسة على الأموال بأدنى تكلفة ممكنة وبأفضل الشروط ولكن قد تضطر المؤسسة في بعض الأحيان إلى الاقتراض بالرغم من عدم مناسبة التوقيت وذلك لحاجتها للأموال.
4. **حجم المؤسسة:** يعتبر حجم المؤسسة من العوامل المهمة في قدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض لأن الحجم الواسع غالبا ما يمنح ثقة أكثر من المؤسسات الصغيرة.
5. **نمط التدفق النقدي:** المقصود به هو الفترة الزمنية التي تنقض على الاستثمار حتى يبدأ بتحقيق العائد. طول الفترة له أثار سلبية على السيولة لكن يمكن تفادي هذا الأثر السلبي بإختيار مصادر التمويل التي يتزامن وقت سدادها مع مواعيد تحقيق عوائد نقدية إلى المؤسسة.
6. **طاقة الاقتراض:** قد يكون استعمال الدين لتمويل عمليات المؤسسة مواتياً للمؤسسة من الناحية الضريبية لأن الفائدة التي ستدفعها مقابل القرض تشكل نفقة/تكلفة وتقتطع من الدخل الخاضع للضريبة لكن قدرة المؤسسة على الاقتراض وتقديم ضمانات تحد من إمكانية الاستفادة من الاقتراض دون حدود.

**الإئتمان:**

الإئتمان هو أحد مصادر التمويل، وفيه يتم التمويل خلال الإقتراض فقط. فالاقتراض هو الحصول علي المال لإستعماله وإعادته هو نفسه أو شئ مماثل له في المستقبل مع زيادة أو بدون زياة في القيمة. لكن الجدير بالذكر أن الدين يزيد كلا من الربح والخسارة للشركة علي حسب وضع السوق والإقتصاد بصورة عامة، وبذلك فإن الدين يزيد المخاطر المالية (إما أرباح كبيرة أو خسائر فادحة). ولكن رغماً عن ذلك فإن الإئتمان يعتبر وسيلة مهمة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية وتحسين صافي الدخل، ورفع مستوي المعيشة للمجتمع.

**أهداف و أهمية الإئتمان :**

تنبع أهمية الإقتراض (الإئتمان) من تحقيق المكاسب التالية:

1. زيادة التكوين الرأسمالي.
2. زيادة حجم النشاط الإقتصادي و تحقيق اقتصاديات السعة الكبيرة.
3. تحسين كفاءة الإنتاج وذلك بزيادة الموارد الإنتاجية المطلوبة.
4. زيادة المقدرة علي مواجهة الظروف الإقتصادية المتقلبة، والعمل علي تقليل المخاطر.
5. الحد من التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات.
6. الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية للنشاط الاقتصادي.

**مخاطر التمويل:**

قد تواجه المؤسسة أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سبباً في تعطيلها أو سبباً في زيادة تكاليف الإنتاج. وكما ذكر سابقاً، ينظر للخطر من منظورين هما خطر التشغيل وخطر التمويل. ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها حيث يتوجب على المؤسسة الاعتماد على رأسمالها في حالة ارتفاع مخاطر التشغيل وعدم الاعتماد على القروض لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقد تتعرض للإفلاس إذا كانت أعباء خدمة الدين أكبر من قدرتها. أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة.

عموماً، تنقسم هذه المخاطر إلى ثلاثة أنواع هي :

1. الأخطار المادية المرتبطة بالسلع الموجودة في المخازن أو المواد الأولية فهي معرضة بطبيعة الحال إلى الاختلاس أو الإتلاف بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن أو وقوع حريق داخل المخزن. كل هذه تعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الإجراءات المالية للمؤسسة وبحيث تنخفض هذه الإيرادات جراء هذه الأخطار المذكورة.
2. أخطار التسيير أو الأخطار الفنية: إن التسيير الجيد للمؤسسة يسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة مستقبلاً و الوصول إلى نتائج أفضل، ومن ثم فان سوء تسيير المشروع يتسبب في تعطيل مدة انجازه وتتحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير مرغوب فيها.
3. المخاطر الاقتصادية والتي تنقسم إلى نوعين أساسين هما خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أو انخفاض الطلب على الإنتاج الخام المصنع للمؤسسة ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها، سوء تقدير رغبات واحتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة وقلة المعلومات، المنافسة الكبيرة في السوق، و وجود نقص في السلع المكملة لها.

**وسائل تفادي مخاطر التمويل:**

هناك عدة طرق لتفادي أو لتخفيض مخاطر التمويل يمكن استخلاصها من نوعية المخاطر المحتملة للتأمين، منها وضع احتياطات ومخصصات من الميزانية لمواجهة أي خطر محتمل. و في ما يخص سوء التقدير لرغبات المستهلكين يمكن مواجهته عن طريق الاتفاق على بحوث ودراسات التسويق. كما يمكن التأمين من السرقة والكوارث وغيرها لدى مؤسسات التأمين. وبصورة عامة يمكن حصر طرق تفادي مخاطر التمويل والتقليل قدر الإمكان من آثاره في ثلاث مجموعات، وهي:

**أ- الإجراءات المناسبة التي تحوي النفقات الخاصة:**

كل نوع من أنواع الخطر يمكن أن يخفض إلى حد ما عن طريق زيادة المنفق على إجراءات الاحتياط، فمثلاً خطر توقف الإنتاج بسبب النقص في مادة رئيسية في الإنتاج من الممكن أن يزول اذا أنشئ احتياطي كاف من المخزون من هذه المادة.

**ب- تحويل الخطر إلى تكاليف منتظمة وتجميعها مع الأخطار المتشابهة والتأمين عليها:**

يتم استبدال النتائج الناجمة عن المخاطر إلى تكاليف سنوية تدفع لشركات التأمين، وتتعهد هذه الأخيرة بأن تعوّض عن الخسائر الناجمة عن أي سبب طبيعي وذلك في مقابل سداد سنوي يسمى القسط. وهناك عدة أنواع من المخاطر الطبيعية والتي يمكن وبنفس الطريقة التأمين عليها وتحويلها إلى تكاليف سنوية منتظمة و ذلك مثل أخطار الحريق، الفيضانات، غرق السفن والسرقة… الخ. ويتطلب التأمين علي الخطر (أي، ليكون الخطر قابل للتأمين عليه) استيفاء شرطان هما:

– يجب أن يكون الخطر منفصلاً ومستقلاً.

– يجب أن لا يزداد الخطر.

**ج- مقابلة الأخطار الأخرى التي تعمل في الاتجاه المعاكس:** أي خطر الخسائر التي تصاحب فرص الربح، فليس نادراً أن نجد أن الخسارة لشخص ما تمثل فائدة بالنسبة لشخص آخر.

**الإدارة المالية**

يتطلب تعريف الإدارة المالية التعريف بمصطلح "الادارة" أولاً؛ فمصطلح الإدارة يشير الي النشاط الاجتماعي المتعلق بتنفيذ الأعمال بواسطة الآخرين، فإذا كانت هذه الأعمال تتعلق بالمشاريع الاقتصادية التي تهدف الى الربح سميت ادارة الاعمال (Business Management), وإذا كانت متعلقة بسياسات الدولة سميت الإدارة العامة (Administration Management ), وان كانت متعلقة بتدبير الاموال واستخداماتها سميت الادارة المالية (Financial Management). وقد ظهر مصطلح الإدارة المالية في بداية القرن العشرين و هو يشير الي عمليات الاندماج وإنشاء المؤسسات الجديدة وإجراءات توفير الاموال اللازمة للمشروعات، وقد أصبح الاهتمام مركزاً على طرق وإجراءات تدبير الموارد المالية للتمويل والاستثمارات. وتطور مفهوم الادارة المالية ليشمل العديد من النواحي الإدارية في الوقت الحالي، مما أدي الي تطور تعريف الإدارة المالية عبر الزمن.

يكمن تعريف الإدارة المالية بأيّ من التعريفات التالية:

1. هي الوظيفة التي تهتم بتنظيم حركة الأموال (تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجية ) اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد، حتى لا يتعرض المشروع الى عسر مالي؛ أي عدم القدرة على الايفاء بالالتزامات المستحقة.
2. هي الفعالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المنظمة.
3. تلك الادارة التي تلعب دوراً مهماً في التخطيط المالي وإدارة الموجودات ومواجهة المشاكل الاستثنائية لضمان استمرار و بقاء المنظمة.
4. هي قسم من أقسام الإدارة يتكون من ثلاث أجزاء رئيسة هي التخطيط، الرقابة، وإدارة رأس المال، فضلاً عن معالجة المشاكل المالية المنفردة .
5. هي تلك الإدارة المسئولة عن اتخاذ القرارات الأساسية والمتمثلة في قرار الإستثمار وقرار التمويل وقرار التوزيع.

يتضح مما سبق أن مفهوم الإدارة المالية يمكن تعريفه بصورة شاملة بأنه "النشاط الذهني الذي يختص بعملية التخطيط والتنظيم والمتابعة لحركتي الدخول والخروج للأموال الحالية والمرتقبة من و إلى المنظمة". ان الادارة المالية لا تقوم فقط بوظيفة التمويل ولكنها إشتملت أيضا على الاستثمار سواءاً كان هذا الاستثمار في أصول ثابتة أو أصول متداولة كما أشتملت أيضا على هيكل التمويل على المستوى الاجمالي أو على المستوى التفصيلي. و خلاصة القول ان الادارة المالية في الوقت الحاضر أصبحت تعنى بدراسة واتخاذ العديد من القرارات المالية المتمثلة في:-

- قرارات الاستثمار طويل الاجل.

- قرارات هيكل التمويل وتكلفة الاموال.

- قرارات التمويل طويل الأجل و قصير الأجل.

- إدارة رأس المال العامل.

**وظائف الإدارة المالية:**

1. **التحليل والتخطيط المالي، من حيث:**

أ. تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها في تقييم النواحي المالية والتشغيلية للشركة.

ب. إعداد الموازنات التقديرية المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص الشركة في المستقبل.

2. **إدارة هيكل أصول الشركة، من حيث:**

أ. تحديد حجم الاستثمار في كل من الأصول المتداولة قصيرة الأجل والأصول الثابتة طويلة الأجل.

ب. المحافظة على المستوى الأمثل لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة مثل النقدية، الأوراق المالية قصيرة الأجل، المدينون، والمخزون.

ج. التوصية باستخدام الأصول الثابتة الملائمة والتي تساهم بشكل كفء في العمليات التشغيلية، وكذلك تحديد الوقت المناسب لاستبدال هذه الأصول (قرارات الموازنة الرأسمالية).

3**. إدارة الهيكل المالي للشركة، من حيث:**

أ. تحديد حجم المزيج الأكثر ملاءمة من التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.

ب. تحديد مصدر التمويل، من حيث إعتماد الحصول على الأموال من مصادر خارجية كالدين أو من الملكية.

ج. التنسيق مع مجلس الإدارة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح.

4. **التنسيق مع الإدارات الأخرى في الشركة للقيام بالعمل بشكل فعّال**:

جميع القرارات داخل إدارات الشركة لها تأثير مالي. فمثلاً القرارات التسويقية لها تأثير على نمو المبيعات والذي له تأثير بالمقابل على القرارات الاستثمارية، الشئ الذي يتطلب التنسيق بين الإدارات المختلفة.

**5. التعامل مع الأسواق المالية والنقدية**:

كل مدير مالي للمؤسسات الكبيرة لا بد له من أن يتعامل مع الأسواق المالية والنقدية، وكل شركة تؤثر وتتأثر بالأسواق المالية والنقدية بشكل عام، حيث يتم الحصول على الأموال من السوق المالي والنقدي كما يتم التعامل مع المستثمرين الحاليين والمتوقعين من خلال التعامل في أسهم الشركة في السوق المالي.

**نظرية الإدارة المالية للمزرعة**

إن الفلسفة الرئيسة التي تقوم عليها الإدارة المالية هي تعظيم تدفق المال إلى داخل المنظمة بحيث يكون أكبر من المال المتدفق خارج المنظمة. وحتى تقوم الإدارة المالية بهذا الدور فعليها أن تجيب على ثلاث أسئلة غاية في الأهمية، هذه الأسئلة بالترتيب هي :

1). ما هي الاستثمارات طويلة الأجل التي على المنظمة مباشرتها ؟

2). من أين ستحصل المنظمة على التمويل طويل الأجل لتتمكن من مباشرة هذه الاستثمارات طويلة الأجل؟

3). كيف ستدير الأنشطة المالية اليومية للمنظمة ؟

والواقع أن هذه الأسئلة ليست هي كل الأسئلة التي على الإدارة المالية الإجابة عليها، لكنها تعتبر أهم ثلاثة أسئلة. ولذا فإن دراسة الإدارة المالية تعتبر بصورة إجمالية هي دراسة للإجابة على هذه الأسئلة الثلاث. وحتى تتم الإجابة علها، فعلى المدير المالي للشركة اتخاذ ثلاث قرارات، بحيث أن كل قرار يجيب على واحد من هذه الأسئلة، وهذه القرارات بالترتيب تخص كلاً من ما يلي:

1. **. إعداد الميزانية الرأسمالية :**

وهذا القرار يجيب على السؤال الأول؛ حيث أن معنى الميزانية الرأسمالية هو: "عملية التخطيط لتحديد الاستثمارات طويلة الاجل مثل شراء آليات جديدة، استبدال الالات، إنشاء مصانع جديدة، إمتلاك مباني جديدة ". يتم إعداد ميزانية بأهم الأصول الثابتة (طويلة الأجل) و التي تهدف المنظمة لإمتلاكها خلال الحقبة الزمنية المقبلة (الأراضي، المباني، الماكينات، وسائل النقل، ... الخ). وعلى أساس الفلسفة التي ذكرت في البداية، يكون على المدير المالي مراعاة أن العائد المالي المنتظر من استثمار هذه الأصول يجب أن يكون أكبر من تكلفتها.

**2). تحديد هيكل رأس المال :**

بعد أن يحدد المدير المالي الاستثمارات طويلة الأجل التي ستقوم بها المنظمة، يحتاج أن يحدد المصدر المناسب لتمويل هذه الاستثمارات، أي الإجابة عن السؤال: من أين سيأتي بالمال الذي يؤهله لمباشرة هذه الاستثمارات؟ فهناك خياران، الأول هو المال الذي وضعه ملاك الشركة (حقوق الملكية) في الشركة في صورة أسهم أو أوراق مالية. أما الخيار الثاني فهو الاقتراض, والذي سيأتي في صورة قرض من البنك أو سندات، أو أي مصدر من مصادر الإئتمان.

وفي الغالب يكون هيكل رأس المال نسبة بين حقوق الملكية وبين الالتزامات (القروض والديون). تحديد هذه النسبة له تأثير على العائد المتوقع من الاستثمار. فزيادة نسبة الديون في هيكل رأس المال تؤدي إلى زيادة المخاطرة مع زيادة العائد المتوقع والعكس بالعكس صحيحأ. أما زيادة نسبة حقوق الملكية فتؤدي إلى نقص المخاطرة مع نقص العائد المتوقع. وعلى المدير المالي تحديد أفضل نسبة ممكنة للموازنة بين المخاطرة والعائد المتوقع.

**3). إدارة رأس المال العامل :**

رأس المال العامل هو مقدار ما تملكه المنظمة من أصول جارية في مقابل الالتزامات الجارية التي عليها.

**رأس المال العامل = الأصول الجارية – الالتزامات الجارية**

الأصول الجارية هي الأصول النقدية، أو الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقد، مثل الشيكات وحسابات العملاء المدينين للمنظمة. أما الالتزامات الجارية فهي الديون قصيرة الأجل، مثل أوراق الدفع وحسابات الموردين الدائنين. وتعتبر أهمية رأس المال العامل في أنه مؤشر مهم إلى ما تملكه المنظمة من سيولة مالية لإدارة الأعمال اليومية. فكلما كان رأس المال العامل بالمنظمة أكبر كلما زادت فرصة نجاحها. وبالتالي فإن دور الإدارة المالية هو ضمان وجود أصول جارية بكمية كافية لمقابلة الالتزامات الجارية التي عليها وذلك لضمان سير الأعمال اليومية بسلاسة و دون حدوث مقاطعات مكلفة تحدث بسبب شح السيولة.

**تعظيم الربح كهدف إداري**

يعتبر تحقيق الأرباح من الأهداف الأساسية لجميع الشركات وللمستثمرين، وهو ضروري لتحقيق بقاءها واستمراريتها، و هو مؤشر هام للدائنين، وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها الإنتاجية. وتعرّف الإدارة المالية الربح على انه ذلك الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. ولتحقيق هدف الربح لا بد للمدير المالي ان يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر، واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكّن الشركة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم (مالكو الشركة) تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. وتجدر الإشارة الي أن هدف تعظيم الربح يتجاهل كل من النقاط الأساسية التالية:

**أ) التوقيت الزمني للعوائد:** ان هدف تعظيم الربح لا يأخذ التوقيت الزمني بعين الاعتبار، فكلما زادت سرعة التدفقات النقدية زمنيا زاد تفضيل المشروع على المشاريع الأخرى التي يتأخر فيها العائد، و ذلك لإمكانية استثمار العائد السريع مرة أخرى لتحقيق عائد إضافي.

**ب) التدفقات النقدية**: على الرغم من اهتمام المساهمين بالأرباح التي تحققها الشركة إلا ان هذه الأرباح لا تمثل التدفقات النقدية المتاحة للمساهمين، وبالتالي فان اهتمام المساهمين الأكبر يكون بالتدفقات النقدية التي يحصلون عليها والتي تكون على شكلين:

* التوزيعات النقدية: و التي تدفع لهم من الأرباح المتحققة خلال فترة زمنية محددة، ومن المعروف ان هذه التوزيعات تتم بناء على قرار مجلس الإدارة.
* الأرباح الرأسمالية: والتي تتضمن بيع الأسهم عندما تكون قيمتها السوقية اكبر من قيمتها الإسمية أو قيمتها عند الشراء.

**ج) المخاطرة:** المخاطرة هي عدم التأكد من الحصول على العائد المتوقع أو من زمن حدوثه أو من انتظامه. وتزداد المخاطرة كلما زادت درجة التذبذب أو التغير في العائد المتوقع. ومن المفترض ان يكون هناك مبادلة بين المخاطر والعوائد، بمعنى انه كلما ارتفعت المخاطرة كلما توقع المستمرون عوائد اكبر والعكس بالعكس صحيح. وبذلك فإن هدف تعظيم الارباح قد يضر بالمنشاة بالمد الطويل. فالمدير المالي قد يزيد من الارباح الحالية عن طريق تقليص تكاليف التدريب أو تخفيض نفقات البحث والتطوير وقد يلجأ الى تقليص نفقات الاعلان والترويج وليس خافياً ما لأهمية هذه النفقات على استمرار الوضع التنافسي للمنشاة بالمدى الطويل والمحافظة على الحصة السوقية. وكذلك، قد يتجاهل هدف تعظيم الربح المسؤولية ألأخلاقية والإجتماعية تجاه خدمة المجتمع والبيئة . وبسبب تجاهل هدف تعظيم الربح للنقاط الثلاث السابقة، فقد جاء الماليون بفكرة تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين، وذلك عن طريق تعظيم القيمة السوقية لسهم الشركة في السوق بدلاً عن هدف تعظيم الربح فقط.

**تعظيم الربح في الأجل الطويل**

تقوم النظرية التقليدية للمنظمة على افتراض تعظيم الربح في الأجل القصير. ولكن العديد من الأفعال التي تقوم بها المنظمة قد يظهر بأنها تتنازع مع هذا الهدف. كما أن هدف تعظيم الربح في المدي القصير قد يتعارض مع هدف آخر هو تعظيم الربح في الأجل الطويل. فعلى سبيل المثال، سياسات زيادة حجم المنظمة أو حصة المنظمة في السوق يمكن أن تتطلب حملات إعلانية كثيفة، أو أسعار منخفضة تؤثر سلباً في الأرباح قصيرة الأجل. ولكن إذا أصبحت هذه النتائج في المنظمة أكبر مع حصة أكبر من السوق. فإن القوة الاقتصادية الناتجة قد تمكّن المنظمة من زيادة أرباحها بصورة كبيرة في المدى الطويل. ويعرف تعظيم الربح في الأجل الطويل على أنه: النظرية البديلة التي تفترض أن المديرين يهدفون لتغيير منحنيات التكلفة والعوائد بهدف تعظيم الأرباح في الفترات الزمنية طويلة الأجل.

وعلى هذا يبدو فإن هذه النظرية الحديثة تعتبر البديل لنظرية تعظيم الربح في الأجل القصير. وفي الواقع العملي فإن النظرية لا تضع تقديراً دقيقاً لسلوك المنظمة، كما وأنه من الصعب القيام بعملية الاختبار أيضاً. وإذا كان الهدف تعظيم الربح في الأجل الطويل، فإنه يكون نتيجة مطاردة المديرين للأهداف الأخرى، أو أنه هو الهدف الأساس بذاته. وبصورة عامة، فإن هذه النظرية ترتبط ببحوث كثيفة، أو باستثمارات عالية التكاليف، أو ترتبط بحروب سعرية مؤذية. فإذا كان الهدف الأساس للمنظمة هو تعظيم الربح في الأجل الطويل، فإن من الصعوبة بمكان تحقيق هذا الهدف. فالمنظمة تحتاج إلى خطة عمل للأسعار والإنتاج والاستثمار …الخ و يلزمها البدء والتحرك من الآن وحتى المسقبل؛ ولكن التسعير الآن وقرارات التسويق تؤثر على طلب الغد. لذلك، فإن منحنيات الطلب المستقبلي لا يمكن تنفيذها كما هي وقرارات الاستثمار اليوم ستؤثر على تكاليف الغد، اي أنه لا يمكن تنفيذ منحنيات التكاليف المستقبلية كما هي عليه الآن. كما سيكون من الصعوبة بمكان تقدير هذه التبدلات في منحنيات التكلفة والطلب، بالإضافة إلى صعوبة تقدير أفعال المنافسين والموردين والاتحادات التجارية وغير ذلك. وعلى هذا فإن سمعة وصورة المنظمة تجعل الحسابات الدقيقة لأسعار تعظيم الربح في الأجل الطويل والإنتاج غير واقعية.

**مخاطرة العمل والمخاطرة المالية**

المخاطر المالية (Financial risk)،هو مصطلح لأية مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل. يمكن تعريف المخاطرة بأنها "حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة". فالمخاطر المالية هي المخاطر المرتبطة بنسبة الديون المستخدمة في هيكل رأسمال الشركة. فإذا كانت نسبة الدين الى رأس المال كبيرة فان الشركة تواجه مخاطر افلاس و مخاطر تقليل فرص الحصول على ديون اخرى، و مخاطر تقليل فرص الحصول على تسهيلات ائتمانية. أما إذا كانت النسبة منخفضة فهذا يعني ان الشركة سوف يكون لها المقدرة على استغلال الفرص الاستثمارية، اصدار اوراق مالية، و تنويع مصادر الاموال. قد تأخذ المخاطر الشكل السلبي وهو الفرق بين العوائد الحقيقة والعوائد المتوقعة (عندما تكون العوائد الحقيقية أقل)، أو عدم التأكد من العائد.

المخاطر المرتبطة بالاستثمار غالباً ما تدعى " مخاطر الاستثمار ". والمخاطر المرتبطة بالتدفق النقدي للشركة تدعى " مخاطر الأعمال ". و قد تطورت العلوم حول إدارة السوق والمخاطر المالية تحت عنوان نظرية المحفظة الحديثة (Portfolio Selection).

و يمكن حصر العديد من أنواع المخاطر التي تواجه المشاريع في النقاط التالية:

1. مخاطر الائتمان
2. مخاطر السيولة
3. مخاطر التضخم
4. مخاطر سعر الفائدة
5. مخاطر كفاية راس المال
6. مخاطر سعر الصرف
7. مخاطر التمويل

**مخاطر الائتمان:** ويسمى أيضاً خطر التخلف عن الدفع، وهو الخطر المرتبط بتخلف المقترض عن الدفع حسب الإتفاق مع مقدم القر عندما يخسر المستثمر المبلغ الأصلي والفائدة، و يقل التدفق النقدي، و تزيد التكاليف. وقد تبين أن مخاطر الاستثمار في المشاريع العملاقة تكون كبيرة و قد تلحق بها ضرراً بالغاً للغاية، لأن مثل هذه المشاريع عرضة بصفة خاصة لأن ينتهي بها المطاف إلي ما يسمى فخ الديون (debt trap)، أي في الحالة التي يصبح بها تكاليف خدمة الديون (زيادة في التكاليف، والتأخير في الجدول الزمني ... إلخ) أكبر من العائدات المتاحة لدفع الفائدة وإسقاط الديون.

**مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي تقل فيها قيمة المحفظة سواء محفظة استثمارية أو محفظة تداول بسبب التغير في قيمة عوامل الخطر في السوق. معايير عوامل الخطر في السوق أربعة وهي:

1. مخاطر حقوق الملكية
2. مخاطر أسعار الفائدة
3. مخاطر العملة
4. المخاطر السلعية

**مخاطر السيولة:** وهي تلك المخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تداول ضمان أو أصل معين بسرعة كافية في السوق بصورة تمكن المؤسسة من منع وقوع الخسارة (أو تحقيق الربح المطلوب)، هناك نوعان من مخاطر السيولة:

أ. سيولة الأصول (Asset liquidity) وهو عدم القدرة على بيع أصل بسبب نقص السيولة في السوق، وهو فرع أساسي من مخاطر السوق، ويمكن أن تحدث تلك المخاطر بسبب:

1. اتساع فرق سعر العرض والطلب.
2. جعل احتياطيات السيولة واضحة.
3. إطالة فترة تحصيل المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ب. سيولة التمويل: وهي مخاطر تلك الالتزامات التي:

1. لا يمكن الوفاء بها عند استحقاقها.
2. يمكن الوفاء بها عند السعر غير المربح.

**مخاطر التشغيل:** وتشمل مخاطر السمعة (Reputational risk)، مخاطر قانونية (Legal risk)، و مخاطر تقنية المعلومات (IT risk)

**المخاطرة والعوائد كأهداف**

**العلاقة بين المخاطر والعائد**

من المعروف أنه توجد علاقة وثيقة بين العائد والمخاطر، فكلما زاد مقدار المخاطر زاد العائد المحتمل. ومع ذلك فهذا لا يعني أن الاستثمار في الأوراق المالية الأكثر خطورة دائما ما ينتج عنه عائد أكبر، بل يعني فقط انه من المتوقع أن تكون عوائد هذه الأوراق المالية أكبر. كذلك فإن الاستثمار في الأوراق المالية ذات العائد الأعلى، والتي تنطوي، بالطبع، على القدر الأكبر من الخطورة، يمكن أن يؤدى إلى كوارث مالية كبيرة إذا لم تسر الأمور وفقا لما هو مخطط لها. إن مقدار المخاطر التي يمكن للشخص تحملها يعتمد على الكثير من العناصر، مثل نمط الشخصية، والأهداف الاستثمارية، وقيمة العملة لإجمالي الأصول، حجم الحافظة، والأفق الزمني للاستثمارات. فإذا كان مدى التحمل للخطورة غير جيد، فينبغي التركيز على الاستثمارات المتحفظة التي تدر عائداً من خلال الاحتفاظ برأس المال.

ينبغي إدراك المدى المتسع من المخاطر والعوائد بالنسبة للأنواع المختلفة من الأوراق المالية، حيث يتغير العائد تبعاً لكل نوع من أنواع الأوراق المالية، وذلك حتى تستطيع إيجاد مستوىً مقبولاً من المخاطر. على سبيل المثال، فإن الأنواع الكثيرة من الأسهم العادية، مثل أسهم الشركات الآمنة، وأسهم النمو، وأسهم الدخل وأسهم المضاربة، تتفاعل بشكل مختلف. حيث تتعرض أسهم الدخل بصفة عامة لمستوى اقل من الخطورة، وتكون عوائدها بشكل رئيسي في صورة أنصبة أرباح، بينما تكون أسهم النمو أكثر خطورة، و عادة ما تأتى عوائدها أعلى، وفي شكل مكاسب في رأس المال. كذلك، يختلف مقدار المخاطر والعوائد طبقا للأنواع المختلفة من السندات.

**إدارة المخاطر**

إدارة المخاطر هي عملية قياس و تقييم المخاطر، وتطوير إستراتيجيات للتعامل معها. و تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى و تجنبها و تقليل آثارها السلبية و قبول بعض أو كل تبعاتها. إن إدارة المخاطر التقليدية تركّز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية، مثل الكوارث الطبيعية، الحرائق، الحوادث، الموت، و الدعاوى القضائية. أما إدارة المخاطر المالية فتركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية. لكن بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فإن جميع الشركات الكبرى و كذلك المجموعات و الشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر. عادة ما تعطي إدارة المخاطر الأولوية لمعالجة المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمال حدوث عالية، بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل يتم معالجتها في ما بعد. عملياً قد تكون هذه العملية صعبة جداً، كما أن الموازنة بين المخاطر ذات الاحتمالية العالية والخسائر القليلة مقابل المخاطر ذات الاحتمالية القليلة والخسائر العالية قد يتم تقديرها بشكل سييء.

تعّرف إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي على أنها حدث أو ظرف محتمل يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على المؤسسة المعنية من حيث وجودها، مصادرها (سواء موظفين أو رأس مال) , المنتجات أو الخدمات أو الزبائن، كما و قد يكون هناك تأثير على المجتمع والبيئة المحيطة. وكذلك لكل خطر محتمل يمكن أن يكون هناك خطة مصاغة مسبقاً للتعامل مع نتائجه الممكنة وذلك لتأكيد حالة الطوارئ في حال أصبح الخطر مسؤولية قانونية.

يوجد نوع من المخاطر يسمي المخاطر غير الملموسة وهي تلك التي تكون احتمالية حدوثها 100% ولكن يتم تجاهلها من قبل المؤسسة و ذلك بسبب الافتقار لمقدرة التعرف عليها. ومثال على ذلك مخاطر المعرفة والتي تحدث عند تطبيق معرفة ناقصة. وكذلك مخاطر العلاقات وتحدث عند وجود تعاون غير فعال. إن هذه المخاطر جميعها تقلل بشكل مباشر إنتاجية العاملين في المعرفة وتقلل فعالية الإنفاق والربح والخدمة والنوعية ونوعية المكاسب، وكذلك سمعة الشركة.

كذلك تواجه إدارة المخاطر صعوبات في تخصيص وتوزيع المصادر وهذا يوضح فكرة تكلفة الفرصة حيث أن بعض المصادر التي تنفق على إدارة المخاطر كان من الممكن أن تستغل في أنشطة أكثر ربحاً؛ ومرة أخرى فإن عملية إدارة المخاطر المثالية تقلل الإنفاق في الوقت الذي تقلل فيه النتائج السلبية للمخاطر إلى أدنى حد ممكن .

**خطوات عملية إدارة المخاطر**

**1. التحضير:** ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار العملية و أجندة التحليل.

**2. تحديد المخاطر:** في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية. المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن التعرف إلى المخاطر من مصدرها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها. الطرق الشائعة للتعرف على المخاطر، و هي:

**- التحديد المعتمد على الأهداف:** إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرّض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر خطورة .

**- التحديد المعتمد على السيناريو:** في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما، أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به يعرّف على أنه خطورة .

**- التحديد المعتمد على التصنيف:** و هو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.

**- مراجعة المخاطر الشائعة:** في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

**3. التقييم:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحياناً يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحياناً أخرى يتعذر قياسها. صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة. و كذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية.

**4. التعامل مع المخاطر:** بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية :

**- النقل:** وهي وسائل تساعد في قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود.

**- التجنب:** وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. و مثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية. إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

**- التقليص:** وتشمل طرق التقليل من حدة الخسائر الناتجة. ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

**- القبول (الاحتجاز):** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها. وتعد حالة حدوث الحروب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

**5. وضع الخطة:** وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر. وكل قرار يجب أن يسجل ويتم الموافقة عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. كما يجب أن يتخذ القرار من قبل الإدارة العليا. أما في حالة القرارات المتعلقة بنظام المعلومات على سبيل المثال فإن مسؤولية القرار تعود إلى مدير تكنولوجيا المعلومات. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر. وكمثال على ذلك يمكن تخفيف مخاطر الفيروسات التي تتعرض لها الكمبيوترات من خلال استخدام برامج مضادة للفيروسات .

**6. التنفيذ:** يتم في هذه المرحلة تنفيذ الخطة التي ستستخدم في التخفيف من أثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين. كذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف المؤسسة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به.

**7. مراجعة و تقييم الخطة:** تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة، فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري، وذلك من اجل تقييم وسائل التحكم الأمنية المستخدمة سابقاً إذا ظلت قابلة للتطبيق وفعالة، و تقييم مستوى التغييرات المحتملة للمخاطر في بيئة العمل، فمثلاً تعتبر المخاطر المعلوماتية مثالاً جيدا على بيئة عمل سريعة التغيير .

**8. المحددات (المعوقات):** إذا تم تقييم المخاطر أو ترتيبها حسب الأولوية بشكل غير مناسب فإن ذلك قد يؤدي إلى تضييع الوقت في التعامل مع المخاطر ذات الخسائر التي من غير المحتمل أن تحدث. وكذلك فإن تمضية وقت طويل في تقييم وإدارة مخاطر غير محتملة الحدوث يؤدي إلى تشتيت المصادر التي كان من الممكن أن تستغل بشكل أفضل. كذلك، فإن إعطاء عمليات إدارة المخاطر أولوية عالية جداً يؤدي إلى إعاقة عمل المؤسسة في إكمال مشاريعها أو حتى المباشرة فيها. ومن المهم أيضاً الأخذ بعين الاعتبار حسن التمييز بين الخطورة والشك .

**إدارة المخاطر و استمرارية العمل**

إن إدارة المخاطر ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرق ذات تكلفة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة. كل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة بسبب وجود عوائق عملية ومالية. لذلك ينبغي لكل المؤسسات أن تتقبل مستوى معين من الخسائر (تسمى بالمخاطر المتبقية) .

تسعي إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان ومعالجة نتائج ما يتبقى من مخاطر بهدف إستمرار العمل. وتزداد أهمية هذه الإدارة في حالة أن بعض الحوادث التي ليس من المحتمل أن تحدث قد تحدث فعلاً إن كان هناك وقت كاف لحدوثها. إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتان مرتبطتان مع بعضهما البعض ولا يمكن فصلهما، فعملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرار العمل، مثل الموجودات، تقييم الأثر، التكلفة المقدرة ...الخ. وعليه، فإن إدارة المخاطر تغطي مساحات واسعة و مهمة لعملية التخطيط لاستمرار العمل والتي تذهب في معالجتها للمخاطر إلي أبعد من عملية إدارة المخاطر.

يجب التنويه بأن المخاطر قد تكون أيضاً داخلية بالنسبة للمؤسسات وليست خارجية المصدر. وهنا يختلف التعامل معها وطرق معالجتها. يشمل مفهوم إدارة المخاطر الداخلية في المؤسسة المواضيع التالية: الإهتمام بالكوادر وعدم تركها فريسة لليأس والضجر، الإصابة الشخصية، إصابة البيئة، هدم الممتلكات، استحقاق الديون، النشاطات الإجرامية والخسائر المترتبة عنها بما في ذلك الشهرة. إن إدارة الموارد البشرية وإدارة المخاطر تشمل المخاطر التي قد يسببها الفرد للمؤسسة. ومن الأمثلة على هذه المخاطر: الاحتيال، السرقات، الانشقاق، بيع المعلومات، الإهمال، الرشوة، ... الخ. ويعتبر بحث مثل هذه الأمور بوضوح في العديد من المنظمات من المحرمات، ولا يرغب احد في الحديث عنها حتى لو كان الأمر حقيقة واضحة ومعروفة. و لا يسمح بالحديث عن ذلك لأنه قد ينعكس سلباً على الإدارة، أو قد يتسبب في إظهار عدم وجود نظام ناجح في المؤسسة. ومن المعلوم بأن النشاطات الإجرامية في بعض المؤسسات قد تسبب خسائر فادحة. ويتم التستر على هذه الأحداث في معظم الحالات بحيث أن قلة من الناس تعرف ما حدث. وهذا النوع من التستر لا يساعد المؤسسة في التغلب على المصاعب، إذ لابد من اتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات لمواجهة مثل هذه المخاطر وتلافي تأثيرها السيئ على المؤسسة.

وختاماً، و لتعظيم الفائدة يجب علي المؤسسات عمل الآتي:

 - الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي يواجها المشروع بصورة منتظمة. وهذه البيانات تشمل: تاريخ البداية، وصف مختصر للحدث، إحتمال الحدوث، وأخيراً الأهمية.

- إيجاد قناة لإرسال التقارير تمكّن أعضاء الفريق العاملين في إدارة المخاطر من إرسال تقارير تتضمن تنبؤاتهم بأية مخاطر محتملة.

- إعداد خطط للتخفيف من حدة المخاطر التي اختيرت لتعالج بهذه الطريقة. الهدف من هذه الخطط هو وصف كيفية التعامل مع هذه المخاطر و تحديد ماذا ومتى وبمن وكيف سيتم تجنب أو تقليص نتائجها في حال أصبحت مسؤولية قانونية .

- إعداد ملخص عن المخاطر التي تمت مواجهتها وتلك المخطط لمواجهتها، وفعالية نشاطات التخفيف من حدتها والجهد المبذول في إدارة المخاطر.

**قياس العائد والمخاطرة**

يعتبر تعظيم الربح و تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد من الأهداف الرئيسة للأنشطة الاقتصادية. وتعتمد القرارات الاستثمارية الحالية علي سلسلة من النفقات والعوائد المحتملة عبر فترة من الزمن في المستقبل. و لذلك فإن القرارات الاستثمارية المرتبطة بتلك التكاليف والعوائد تأخذ في الإعتبار عنصرين أساسيين هما القيمة الزمنية للنقود والمخاطر التي تواجه المشروع. تشير القيمة الزمنية للنقود الي حقيقة أن القوة الشرائية لمبلغ معين من المال تختلف عن القوة الشرائية لنفس المبلغ في المستقبل. ويمكن تفسير هذه الحقيقة بسببين هما تأثير التضخم، و فرصة تحقيق عائد علي المال بمرور الزمن.

فإذا كان معدل/نسبة العائد السنوي علي رأس المال هو (r) فإن القيمة المستقبلية لرأس المال (FV) لمدة عام قادم يمكن حسابها بالمعادلة التالية:

FV = PV + r PV

كذلك فإن القيمة الحالية (PV) يمكن حسابها بالمعادلة التالية:

PV = FV / (1 + r)

فإذا كان عمر الأصل الإستثماري هو (n) من السنوات فإن القيمة الحالية لسلسلة الايرادات المستقبلية يمكن حسابها من المعادلة التالية:

PV = (P1 /(1 +r)) + (P2 /(1 +r)2 ) + … + (Pn /(1 +r)n) ........ (1)

PV = القيمة الحالية

Pi = العوائد السنوية

r = نسبة العوائد السنوية علي رأس المال

n = عمر الأصل الاستثماري

**القيمة الحالية وتطبيقاتها:**

تسخدم صيغة حساب القيمة الحالية لمقارنة العائد المستقبلي للاستثمار بناء علي سعر الفائدة السائد في السوق (والتي تحسب كما في المعادلة 1 أعلاه) مع تكلفة الاستثمار ومن ثم حساب الربح المتوقع للعملية الاستثمارية، لاسيما الاستثمار في المدي الطويل. أما تكلفة الأصل الرأسمالي فتحسب بالمعادلة التالية:

Q = (P1 /(1 +r)) + (P1 /(1 +r)2 ) + … + (P1 /(1 +r)n) ........ (2)

Q = تكلفة الأصل الاستثماري

P = العوائد السنوية

r = سعر الفائدة

**مثال:**

إذا كان لدينا آلة تكلفتها 2000 ريال وتعطي ايراداً قدره 2500 ريال في نهاية السنة وعمرها الإنتاجي سنة واحدة، وسعر الفائدة في السوق هو 4%. أحسب القيمة الحالية للإستثمار في الآلة.

PV = (2500/(1+4%) = 2404 SR

أما الربح فيحسب كالتالي:

Profit = 2404 – 2000 = 404 SR

كما تستخدم المعادلة الثانية للتعرف علي قيمة سعر الفائدة r الذي يجعل التكلفة Q تساوي القيمة الحالية للعوائد المتوقعة PV . وهذا السعر يسمي الكفاية الحدية لرأس المال. فالكفاية الحدية لرأس المال هي نسبة صافي العائد المتوقع من استثمار معين، إلى حجم هذا الاستثمار. وسبب تسمية هذه النسبة بـ "كفاية رأس المال الحديّة"، أو "كفاية الاستثمار الحديّة" هو أنها تشير إلى مدى كفاءة رأس المال، أو الاستثمار، في توليد دخل إضافي لمستثمره. وكلما ارتفعت هذه النسبة، كان الاستثمار أكثر كفاءة في توليد الدخل.

**مثال:**

إذا كانت العوائد السنوية لأصل استثماري هي 100 ريال في السنة، وكانت مدة الاستثمار هي خمس سنوات، وبإفتراض أن تكلفة الأصل Q تساوي 427.2 ريال فإن قيمة r التي تتساوي فيها القيمة الحالية للعوائد المتوقعة و التكلفة يمكن حسابها من المعادلة التالية:

427.2 = 100/(1+r) + 100/(1+r)2 + 100/(1+r)3 + 100/(1+r)4 + 100/(1+r)5

هذه المعادلة تعطي قيمة r = 5.5%

ويجب التأكيد علي أن قيمة r تعتمد علي حجم التكلفة، فكلما قلت التكلفة زادت قيمة r .

**قياس العائد:**

يمكن تعريف العائد على انه التدفق النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم التعبير عنه بشكل نسبي من تكلفة الاستثمار في بداية الفترة، ويسمى بالعائد لفترة الاقتناء. ويمكن حساب العائد لفترة الاقتناء بالمعادلة التالية:

العائد لفترة الاقتناء = } (سعر البيع – سعر الشراء) + التوزيعات النقدية خلال الفترة{ ÷ سعر الشراء

ويتم قياس هذا العائد لفترة واحدة فقط، ويفترض هذا التعريف بان التوزيعات النقدية تتم في نهاية الفترة، أي اننا إذا حصلنا على توزيعات نقدية خلال الفترة فان هذا التعريف يتجاهل إعادة استثمار هذه التوزيعات.

كما ويمكن قياس العائد لعدة فترات باستخدام الطرق التالية:

**1- المعدل أو الوسط الحسابي وهو عبارة عن مجموع العوائد مقسومة على عدد الفترات.**

**2- المعدل أو الوسط الهندسي**



**3- طريقة العائد الموزون**

وهو عبارة عن معدل العائد الداخلي للمشروع و هو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية للداخل مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية للخارج، أي انه معدل الخصم الذي تكون فيه صافي القيمة الحالية تساوي صفراً.



* في حالة مشروع واحد إذا كان معدل العائد الداخلي ≤ تكلفة رأس المال (سعر الفائدة) يكون المشروع مجديّـاً.
* في حالة أكثر من مشروع كلما كان الفرق بين معدل العائد الداخلي وتكلفة رأس المال أكبر كان المشروع أفضل.

**قياس المخاطرة**

يمكن تعريف المخاطرة على انها حالة عدم التأكد Uncertainty أو التذبذب Variability، أو الخسارة Losses المتعلقة بالاستثمار في أصل ما. أو قد تعني ان العائد الفعلي الذي يحصل عليه المستثمر يكون أقل من العائد المتوقع. ويمكن قياس المخاطرة بطريقتين:

**أ) قياس المخاطرة في حالة المعلومات التاريخية**

المخاطرة هنا تتعلق فقط بعدم تجانس العوائد، لأن حدوث هذه العوائد قد تأكدت بالفعل. وعدم التجانس يعني التشتت وكلما زاد التشتت كلما زادت درجة المخاطرة. وقد ثبت علمياً بان أحد أفضل مقاييس التشتت هو الانحراف المعياري (SD) في حالة تساوي المتوسطات الحسابية لعوائد الأصول المراد المفاضلة بينها. أما إذا كان الوسط الحسابي لعوائد المشاريع غير متساوي فالأفضل الاعتماد على معامل الاختلاف (CV) نظراً لأنه يعتبر مقياس للتشتت النسبي، وبالتالي فهو يساعد في التغلب على صعوبة عدم تساوي المتوسطات الحسابية المراد المفاضلة بينها أو مقارنتها.

ويمكن قياس الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف عن طريق المعادلات التالية:



معامل الاختلاف = الانحراف المعياري ÷ الوسط الحسابي

والقاعدة هي انه كلما أرتفع الانحراف المعياري أو معامل الاختلاف المتعلق بأصل معين كلما ارتفعت درجة المخاطرة المتعلقة بهذا الأصل والعكس صحيح.

**ب) قياس المخاطرة في حالة المعلومات المستقبلية**

ان قياس المخاطرة في هذه الحالة يعتبر أكثر أهمية من الحالة السابقة نظراً لأن المستثمرين والمدراء الماليين يقيمون مشاريع استثمارية مستقبلية وخصوصاً عند تكوين محافظ استثمارية، حيث يتم في هذه الحالة تقدير احتمال حدوث القيم المتوقعة للمشاريع الاستثمارية بناء على تجربة سابقة أو بناء على حدس واجتهاد متخذ القرار. ويتم هنا استخراج القيمة المتوقعة (العائد المتوقع) لكل مشروع لتحل هذه القيمة محل الوسط الحسابي في معادلات الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف. وتصبح المعادلات المستخدمة في هذه الحالة كما يلي:

1. حساب القيمة المتوقعة (العائد المتوقع)



1. حساب الانحراف المعياري



ج- حساب معامل الاختلاف CV



**قياس العائد والمخاطرة في حالة المحافظ الاستثمارية**

1. عائد المحفظة الاستثمارية Portfolio Return

ان العائد المتوقع للمحفظة الاستثمارية عبارة عن الوسط المرجح للعوائد المتوقعة على الاستثمارات (الأسهم مثلا) الداخلة في المحفظة، ويتم الترجيح بنسبة (وزن) الاستثمار، وذلك كما يلي:



**الخطر في محفظة الاستثمار**

ان خطر محفظة الاستثمار قد يكون أصغر أو يساوي أو أكبر من مجموع خطر الاستثمارات الفردية المكونة للمحفظة وذلك حسب الانحراف المشترك لعوائد الاستثمارات. فما هو الانحراف المشترك Covariance، وما هي أهميته؟ يقيس الانحراف المشترك إلى أي مدى يتحرك متغيران عشوائيان مع بعض في نفس الاتجاه، ويمكن التعبير عن هذا الانحراف المشترك باستعمال مفهوم الارتباط، وهو مفهوم إحصائي ومقياس منمط للانحراف المشترك وهو يساوي:



ويهدف المستثمرون من تكوين المحافظ الاستثمارية إلى التنويع من أجل تقليل المخاطرة التي يتعرضون لها عند الاستثمار. ولتحقيق ذلك يقوم المستثمرون بتكوين محافظ استثمارية تتكون من أصول ذات ارتباط سالب أو ذات ارتباط موجب قليل. ويمكن قياس مخاطر المحفظة لأصلين *A* و *B* بالمعادلة التالية:



**قواعد القرار في ضوء العائد والمخاطرة**

تختلف القرارات الإدارية طبقاً لما إذا كانت تتخذ في حالة التأكد والمخاطرة أو عدم التأكد ويتحدد الإختلاف على ضوء حالات الطبيعة والنتائج ومدى القدرة على التحديد المسبق لحالة الطبيعة التي ستحدث ومعرفة احتمالاتها. وعلى ذلك الأساس فإن الحالات التي تتخذ فيها القرارات الإدارية يمكن تصنيفها إلى ثلاث حالات:

1. **إتخاذ القرار في حالة التأكد**

ويكون متخذ القرار في حالة التأكد على علم تام بطبيعة ما سيحدث، بمعنى أنه يمكن أن يحدد النتائج والعوامل التي تؤثر في نتائج القرار وآثار القرار. ويتميز القرار في حالة التأكد بوجود عدة بدائل، وعائد واحد لكل استراتيجية. والقاعدة التي تستخدم لاختيار الإستراتيجية هي إختيار تلك ألإستراتيجية التي تحقق أكبر عائد ممكن.

1. **إتخاذ القرار في حالة المخاطرة :**

في حالة المخاطرة لا يكون متخذ القرار على علم تام بما سيحدث، ولكنه يعلم احتمال حدوث كل حالة من الحالات على ضوء تكرار حدوثها في الماضي. ويتميز القرار في حالة المخاطرة بوجود عدة بدائل (إستراتيجيات )، عدة حالات مع احتمال حدوث كل منها، و وجود أكثر من عائد واحد لكل إستراتيجية. والقاعدة التي تستخدم لاختيار الإستراتيجية هي اختيار تلك الإستراتيجية التي تحقق أكبر قيمة متوقعة للعائد.

**المركز المالي كمؤشر لتحمل المخاطر**

تتضمن الميزانية العمومية للمشاريع الاستثمارية بيانات عن الأصول والخصوم في نقطة زمنية محددة. ويتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة، وما عليها من إلتزامات تجاه الآخرين. ويمثل الفرق بين الأصول (الموجودات) و الالتزامات (الخصوم) صافي المركز المالي، أي، صافي القيمة أو ما يسمي بحقوق الملكية.

مما سبق يمكن صياغة المعادلة التالية:

حقوق الملكية = الأصول – الخصوم

ويمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه كالآتي:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

ويطلق علي القائمة التي تبين أصول المنشأة في جانب، وخصوم المنشأة مضاف اليها حقوق الملكية في جانب آخر إسم قائمة المركز المالي. وتبين المعادلة أن جانبي المركز المالي دوماً متساويان.

**مؤشرات ربحية المشروعات الاستثمارية**

هناك نوعان من المؤشرات لقياس ربحية المشروعات الإستثمارية:

1. **مؤشرات تربط التكلفة بإجمالي الدخل:** وهي تستعمل لقياس كفاءة المدخلات الي المخرجات، أي، الهامش الذي يزيد به إجمالي الإنتاج علي إجمالي تكاليف الإنتاج، وتشمل ما يلي:

النسبة التشغيلية = إجمالي المصروفات التشغيلية/ إجمالي الدخل

النسبة الثابتة =إجمالي المصروفات الثابتة/ إجمالي الدخل

النسبة الإجمالية = إجمالي المصروفات/ إجمالي الدخل

1. **المؤشرات التي تربط الدخل بالإستثمار:** تستخدم نسب الدخل إلي الإستثمارات لتوضيح مدي الكفاءة في إستخدام رأس المال. ويستعمل معدل دوران رأس المال بشكل كبير كتقييم سريع لكفاءة إستعمال رأس المال:

معدل دوران رأس المال = إجمالي الدخل/ الإستثمارات الرأسمالية

معدل العائد علي رأس المال = عائد رأس المال/الاستثمار الرأسمالي

معدل العائد علي الملكية الخاصة = عائد الملكية الخاصة / صافي حق الملكية

**الوسطاء الماليون**

**تعريف الوسيط المالي**:

يمكن تعريف الوسيط المالي (Financial Intermediaries) بأنه مؤسسة تتوسط بين المقترضين النهائيين و الدائنين النهائيين. فالوساطة المالية تسمح لعملية الإقراض و الإقتراض أن تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضها تماماً كما تفعل النقود حين تفصل بين عملتي البيع و الشراء في معاملات المبادلة الإعتيادية. يقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، و في عملية منفصلة يقوم بالإقراض إلى المدنين النهائيين، و بذلك تتضمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق. و تشير كلمة الوساطة الى قيام بعض المؤسسات بعملية الحصول على الالتزامات المالية (الأوراق المالية) وإصدارها. وهناك ثلاث فئات لإتمام عملية الوساطة وهم:-

1. فئة المدخرين أو المقرضين (فئة الفائض المالي)
2. فئة المستثمرين أو المقترضين (فئة العجز المالي)
3. فئة الوسطاء الماليين (المؤسسات المالية )

**أنواع المؤسسات المالية:**

1- مؤسسات تقوم بدور الوساطة المالية وتشمل:

1. مؤسسات مالية تتلقى الودائع كالبنوك التجارية
2. مؤسسات مالية لا تتلقى الودائع كشركات أو صناديق التأمين- صناديق الاستثمار- شركات التمويل- صناديق المعاشات أو التقاعد- بنوك الادخار

2- مؤسسات لا تقوم بدور الوساطة المالية وتشمل سماسرة وتجار الاوراق المالية- بنوك الاستثمار- بنوك الرهن العقاري.

الشكل التالي يوضح دورة الوساطة المالية:

**فائض مالي عجز مالي**

**مؤسسات تقوم بدور الوساطة المالية**

**القطاع الانتاجي**

**مؤسسات لا تقوم بدور الوساطة المالية**

**القطاع العائلي**

تحريك الأموال داخل المجتمع بين فئتي الفائض و العجز المالي يتم في أسواق النقود وأسواق رأس المال من عبر ثلاثة أساليب:

1- الانتقال المباشر للقرض و يسمى بنظام التمويل المباشر حيث يتصل صاحب المال بالمقترض دون وجود وسيط مالي بينهم.

2- الاقراض عن طريق المؤسسات التي لا تقوم بدور الوساطة ويسمى بالتمويل شبه المباشر حيث تصدر الشركة أو قطاع الأعمال أسهم للإكتتاب (الأوراق المالية الأولية) يشتريها المدّخرون أو المستثمرون ويكون دور الوسيط هو تسهيل عملية الإكتتاب وكذلك خلق سوق مالي لإعادة بيع الأوراق فيه (السوق الثانوي) وهذا الأسلوب تزداد فيه المخاطرة على المستثمر نتيجة عدم استقرار سعر تلك الاسواق.

3- التمويل غير المباشر وهذا الأسلوب يلجأ له المستثمرون لحماية أموالهم حيث تقل فيه المخاطرة ويتم عن طريق إيداع الأموال كمدخرات في البنوك التجارية مقابل عائد أقل لوجود عامل الأمان في حين تلجأ البنوك الى خلق أسواق إستثمار لتلك المدخرات حيث يصدر الوسطاء الاخرون أوراق مالية ثانوية كبوالص التأمين مثلا. التمويل غير المباشر هو تحويل الأصول المالية (المدخرات و الأموال السائلة) الى التزامات و مستحقات مالية تستحق الدفع (تحويل هذه النقود الى أوراق مالية) عن طريق بيع الأوراق المالية الثانوية التي تصدر لفئة الفائض المالي. وتتصف هذه الأوراق بالأمان والملاءمة والقبول وامكانية الحصول عليها مقابل شراء الأوراق المالية الأولية من فئة العجز المالي حيث تتصف هذه الأوراق المالية الأولية بطول الأجل وزيادة عنصر المخاطرة و انخفاض السيولة.

و يمكن التمييز تقليدياً بين صنفين من الوسطاء الماليين، هما المصارف التجارية، و الوسطاء الماليون غير المصرفين، إذ تشمل فئة الوسطاء الماليون ما يلي:

* بنوك تجارية
* بنوك الادخار
* شركات التأمين على الحياة
* شركات الاستثمار
* شركات التمويل

المؤسسات المالية الأخري تشمل ما يلي:

* سماسرة الأوراق المالية
* تجار الأوراق المالية
* بنوك الاستثمار

- يقدم كل من السماسرة وتجار الأوراق المالية خدمات اساسية في إيجاد السوق الثانوي للأوراق المالية والعمل على تحسين تدفق المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية.

- تتولى جميع تلك المؤسسات عرض الأوراق المالية الجديدة .

السوق التمويلي هو سوق يتم من خلاله تداول العملات والأسهم والسندات، وفتح الجسابات، وإبرام صفقات القروض والتمويل والاستثمار، وتعبئة المدخرات، وتسديد الديون، وغيرها من التعاملات. وتتكون أسواق التمويل من سوق النقود والتي تتعامل بالإئتمان قصير الأجل، ويمثل الجهاز المصرفي الوساطة المالية فيه. والسوق الآخر هو سوق رأس المال أو السوق المالية وهي عبارة عن تلك السوق التي تجمع وتركّز عرض وطلب الأموال للأجل الطويل، وتمثل البنوك الاستثمارية وشركات الـتأمين الوساطة المالية فيه، كما تشمل مصارف الأعمال، والمصارف العقارية، و البورصات.

**وظائف مؤسسات الوساطة المالية:**

تنعكس الأهمية الأقتصادية لأجهزة الوساطة المالية في الوظائف التي تؤديها للأقتصاد الوطني، و هي:

أولا: تحويل الأموال ممن يملكها ويرغب في استثمارها إلى من يكون راغباً و مستعداً لإستعمالها لهذا الغرض.

ثانيا: تساهم في نمو و تراكم راس المال في الأقتصاد و ذلك من خلال نقل الأموال ممن لا يرغبون في إنفاقها على سلع استهلاكية إلى من يرغب في استثمارها في سلع انتاجية.

ثالثا: توفر للجمهور موجودات أو حقوق هي اكثر جاذبية من النقود ذاتها.

و تشمل الفوائد التي يقدمها الوسيط المالي للاقتصاد ما يلي:

أولاً: تقلل التكلفة: بمعنى الاقتصاد في تكلفة المعلومات و المعاملات لكل من المقرضين و المقترضين

ثانياً: تقديم قروض طويلة الاجل : بإستطاعة المقترضين الحصول على قروض طويلة الاجل رغم ان الدائنين النهائيين كالمودعين (أصحاب الودائع) يقدمون قروضاً قصيرة الاجل.

ثالثاً : امكانية تحويل الحقوق على هذه المؤسسات إلى نقد بسرعة و بدون أي خسارة .

رابعاً: تجميع المخاطر، إذ أن تجميع مبالغ من المودعين على اختلافهم يقلل من مخاطر الاقتراض مما يوفر حماية و ضمان لمودعيها.

لكن يجب الأخذ بعين الإعتبار أن الفوائد التي يقدمها الوسيط المالي للاقتصاد بشكل عام لا يمكن أن تكون بدون مقابل و بدون اتخاذ قرارات مهمة لإدارة الخصوم (المطلوبات) و إدارة الأصول (الموجودات) كما يوضح ذلك الشكل للآتي :-



يلاحظ من الشكل أعلاه بأن للوسيط المالي (كالمصارف التجارية) العديد من الأهداف، كما هو مبين أدناه:

أولاً: سعى الوسيط المالي للحصول على اكبر حصة من الودائع و المدخرات في السوق المحلية و توظيفها في القروض و الاستثمارات و تعظيم الأرباح من خلال تحقيق صافي فائدة موجب، و الذي يمكن تحقيقه بأتباع الأساليب التالية:

* اقراض الأموال بمعدل فائدة أعلى من تكلفة الودائع.
* خفض النفقات عن طريق استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.
* زيادة حجم العمل بالبحث عن مصادر جديدة للدخل و تقديم خدمات متطورة تجذب أكبر عدد من الودائع.

ثانياً: تقليل الخطر قدر الأمكان، و الذي يتضمن مفهوم الأمان من خلال القدرة على تغطية الإلتزامات على المدى القصير و المدى الطويل و تجنب الإفلاس.

ثالثا: توفير السيولة لزيادة قدرتها على أداء الإلتزامات النقدية (السحب من الودائع و مقابلة القروض من العملاء) عند الحاجة، وقدرتها علي تحويل الأصول إلى نقد بسرعة مناسبة و بأقل خسارة ممكنة.

رابعاً: تقليل التكاليف لأدني مستوي ممكن، و بصفة خاصة بند الأجور و المرتبات (النفقات الجارية) و التي تشكل نسبة كبيرة من النفقات. لذلك تلجأ المؤسسات المالية الوسيطة إلى استخدام تقنيات الحاسوب في أعمالها اليومية لتقليل تكلفة العمل من خلال إحلال رأس المال محل عنصر العمل.

خامساً: الترويج لخدماتها والبحث بصفة دائمة على متطلبات و احتياجات العملاء و تلبيتها. وفي هذا الإطار تتبع أساليب متعددة، منها :

* الاعلان عن خدماتها الحالية والجديدة المبتكرة .
* استخدام بحوث السوق بهدف الوصول إلى العملاء و تلبية مطالبهم بطريقة ملائمة و اقتصادية .

ان كل ما تم طرحه اعلاه من أهداف ينطبق تماماً على البنوك التجارية كونها مؤسسة مالية وسيطة ذات أهمية خاصة في النظام النقدي و المصرفي.

الى جانب الوظيفة الرئيسية (الوساطة المالية) هناك عدة وظائف أخرى، منها:

1- تقديم خدمة تجميع المدخرات لأفراد المجتمع (خلق الائتمان).

2- توزيع السيولة اللازمة للمشاريع.

3- تقديم بعض الخدمات المختصة كتوفير البيانات المالية و المعلومات اللازمة للأغراض المختلفة.

4- تقليل مخاطر الاستثمار وتوزيعها علي المدخرين.

5- دفع المستحقات وأداء الالتزامات.

**البنوك و مؤسسات الإقراض الزراعي كوسطاء ماليين**

**البنوك المركزية**

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد للدولة، وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي. وهدفه هو خدمة الصالح العام وليس تحقيق اقصى ربح.

وظائف البنك المركزي:-

1- إصدار النقد القانوني: لقد ترتب على منح البنك المركزي الحق في إصدار النقد ما يلي:

1. إكتساب أوراق النقد المصدرة المكانة العالية لدي الجمهور.
2. تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان عن طريق التأثير على حجم الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل ودائعها.

ج- ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار النقد الذي قد ينتج عن تعدد بنوك الاصدار. ومع ذلك فان قدرة البنك المركزي على إصدار النقد هي قدرة محدودة وليست مطلقة.

2- ادارة الاحتياطيات: وهي عملية الاحتفاظ بالاحتياطيات من الذهب والعملات الاجنبية والاحتفاظ باحتياطيات البنوك الأخري (الاحتياطي القانوني).

3- تنظيم ومراقبة الائتمان المصرفي: إن الهدف من مراقبة الائتمان هو الحفاظ على كمية عرض النقد مع مراعاة الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة وبالتالي الحفاظ على سعر صرف العملة. هنالك أدوات يستخدمها البنك المركزي لمراقبة الائتمان، وتسمى بأدوات السياسة النقدية، وتشمل:

1) الرقابة الكمية: الهدف من الرقابة الكمية هو التأثير في حجم الائتمان المصرفي من خلال التأثير على اجمالي الاحتياطيات النقدية المتواجدة لدى الجهاز المصرفي والذي ينعكس في النهاية على قدرة المصارف على منح الائتمان وخلقه.

1. تغيير سعر إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم (سعر البنك) هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على اعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية. لكن يجب الإشارة الي أن هذه العملية لا تكون ناجحة في الدول النامية بسبب عدم انتشار التعامل بالأوراق التجارية، وإرتفاع سيولة المصارف وبالتالي فإنها لا تلجأ للخصم.
2. عمليات السوق المفتوحة: وهي قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء أوراق مالية في السوق المالي. كذلك هذه العملية غير ناجحة بالدول الفقيرة بسبب عدم توافر أسواق واسعة للتعامل بالأوراق الحكومية.
3. تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: تنص التشريعات الحديثة بأن على البنوك الاحتفاظ بنسبة من الودائع لدى البنك المركزي كإحتياطي قانوني، وهي الحد الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به البنوك من أرصدة مقابل ودائعها. و تعتبر هذه العملية من أنجح الطرق في الدول النامية.
4. تغيير سعر الفائدة: وهي المبالغ التي تتقاضاها البنوك مقابل تقديم القروض للعملاء.

(2) الرقابة النوعية: وهي التأثير على البنوك من حيث تغيير اتجاهات البنوك نحو فرص إستثمارية جديدة وتقديم البنك المركزي إئتماناً أعرضت عنه البنوك. و تعتمد وسائل الرقابة الكمية والنوعية على الوضع الاقتصادي والتوجهات الاقتصادية للتنمية في البلاد.

(3) الرقابة المباشرة: تهدف الرقابة المباشرة الى تحديد الائتمان الذي يستطيع البنك التجاري أن يمنحه.

(4) التأثير الأدبي على البنوك: وهي قدرة البنك المركزي على إقناع البنوك بإتباع سياسة معينة يرغب بها وذلك من خلال السلطة التي يتمتع بها البنك المركزي بصفته بنك البنوك وبنك الحكومة والملجأ الأخير للاقتراض. وعادة ما تفشل هذه العملية بسبب تعارضها، أحياناً، مع هدف البنوك للحصول على اقصى ربح.

4- العمل كبنك للحكومة ومستشاراً لها: وتتمثل هذه الوظيفة في الآتي:

* تنظيم مدفوعات الحكومة وإصدار قروضها العامة.
* الاحتفاظ بحسابات الحكومة.
* تقديم الائتمان والسلف والقروض قصيرة الأجل أثناء العجز المؤقت.
* إصدار النقد.
* الرقابة على التحويل الخارجي والصرف الأجنبي.
* وضع خطط الائتمان والرقابة عليها.
* ادارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، أي، إدارة خزينة الدولة.
* الاشراف على سياسة الدولة المالية والنقدية.

5- العمل كبنك للبنوك: تتمثل هذه الوظيفة في ما يلي:

1. تنظيم أعمال البنوك.
2. الاحتفاظ بالإحتياطي القانوني للبنوك.
3. الرقابة على التحويل الخارجي والصرف الأجنبي.
4. وضع خطط الائتمان والرقابة عليها.
5. الاشراف على إلتزام البنوك بالتوجيهات سياسة الدولة المالية والنقدية.

**البنوك التجارية**

تعريف البنك التجاري: هو مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل بالنقود أو الائتمان بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن. و يعتبر البنك التجاري أكبر الوسطاء الماليين وله تأثيره الكبير على الاقتصاد لما يقوم به من توسيع الائتمان وخلق النقود، مما جعله مستهدفاً من قبل البنك المركزي في تنفيذ إجراءات السياسة النقدية للرقابة على نشاطه.

**تطور وظائف البنك:**

كانت البنوك التجارية تتبع في أعمالها المصرفية ما يسمى " بنظرية القرض التجاري" وهي تقديم القروض قصيرة الأجل لغرض تمويل الانتاج الجاري كخدمات النقل أو التخزين للسلع، بمعنى أن القرض له صفة التصفية الذاتية، أي، تسديد القرض من ثمن بيع السلعة. ولكن مع مرور الزمن وتطور وزيادة الأصول المتاحة للبنوك أصبح البنك يقدم القروض بجميع أنواعها ولجميع الفئات سواءاً رجال الأعمال أو المستهلكين ولجميع أنواع السلع. كما أن وظائف البنوك التجارية لا زالت مستمرة في التطور لتواكب التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي.

**المراحل القانونية لانشاء البنك التجاري:**

1- المرحلة التمهيدية: من الناحية القانونية لا بد من انشاء شركة مساهمة وتوفير حد أدنى من رأس المال والحصول على ترخيص بمزاولة الأعمال البنكية.

2- مرحلة التأسيس: قيام البنك بشراء الأصول المادية و المالية ومنها السندات الحكومية لممارسة مهامه.

3- مرحلة الافتتاح: وهي مرحلة قبول الودائع التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل نشاطات البنك حيث يتعين على البنك هنا الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني الملزم به من قبل البنك المركزي للوفاء بمتطلبات السحب. وكلما زادت تلك الودائع الجارية كلما زادت نسبة الاحتياطي المتمثلة في النقدية في الخزينة والاحتياطات لدى البنك المركزي و الأرصدة في البنوك الأخرى و المفردات النقدية قيد التحصيل.

4- الودائع الآجلة: وهي المرحلة التي يقوم فيها البنك باستغلال الفرق بين الاحتياطات النقدية وتشمل رأس المال وبين الاحتياطي القانوني الملزم به، عن طريق اقراضها؛ فالبنك يقبل على هذه الودائع لهدف تنويع مصادر تمويله على الرغم من أنها تعتبر أكثر تكلفة حيث يدفع مقابلها سعر فائدة.

5- مصادر إضافية للتمويل: على الرغم من أن الودائع تمثل المصدر الرئيس لتمويل البنك الا أنه يمكنه الاقتراض بطرق أخرى كاقتراض البنوك من بعضها البعض أو من المؤسسات الحكومية وغيرها، بالاضافة الى الفروع المحلية للبنوك الأجنبية. كما يمكن التعامل بأدوات القبول المصرفي المرتبطة بمعاملات التجارة الدولية كالأمر بالدفع أو اعادة الشراء وهي أدوات لتوفير الأموال. وأخيرا يعتبر البنك المركزي من أهم المصادر التي تلجأ اليها المصارف التجارية عادة في الاقتراض.

\*ميزانية البنك التجاري: تتمثل المعادلة التالية:

الأصول= الخصوم+ رأس المال

**أولا الخصوم**، وتشمل الفئآت التالية:

1. الودائع القابلة للسحب: وهي الحسابات التي يمكن كتابة الشيكات عليها لقابليتها للسحب الفوري. فالبنوك التجارية عادة لا تعطي فوائد على هذه الودائع، وهي هامة جدا لأنها الوسيط الرئيسي للتبادل كما تمثل 3/2 عرض النقود.

2. الودائع الزمنية و الادخارية: وهي أكبر مصادر التمويل للبنك التجاري فهي غير قابلة للسحب الا عند تاريخ السداد أو باشعار مسبق ولذلك فانه يعطي لها فوائد وهي ثلاث أنواع:

1. حسابات دفاتر الادخار: كدفاتر التوفير
2. شهادات الادخار : يصدرها البنوك بفئات محددة وآجال محددة
3. شهادات الودائع: وهي أحدث أنواع الودائع تشبه الادخار ولكنها تتميز بسيولة عالية لامكانية تسويقها في السوق الثانوية
4. الأموال المقترضة:

من خلال قيام البنوك بالاقتراض إما من أسواق النقود (البنك المركزي-البنوك التجارية) أومن خلال أدوات القبول المصرفي (أمر الدفع- اعادة الشراء) أو من خلال المؤسسات المالية المختلفة كالفروع الأجنبية.

1. حسابات رأس المال: وتمثل نسبة صغيرة من اجمالي الخصوم وتنقسم الى:
2. رصيد رأس المال
3. الأرباح المحتجزة
4. حساب الاحتياطي الخاص (لتغطية الخسائر المتوقعة في الاستثمارات والقروض)

**ثانياً الأصول،** وتشمل الفئآت التالية:

1. الأصول النقدية: وتمثل خط السيولة الأول و تضم النقدية الموجودة في الخزينة + الاحتياطي النقدي في البنك المركزي أو البنوك الأخرى+ أي مفردات قيد التحصيل. وحيث أن هذه النقدية لا تعود للبنك بأي فائدة، فهو لا يلتزم الا بالحد الأدنى منها.

1. الاستثمارات: تستثمر البنوك التجارية أموالها عادة في السندات الحكومية لما تتصف به من مميزات (سيولة مرتفعة, مخاطر أقل) إضافة الى أنها معفاة من الضرائب، لذلك فهي تعد مصدراً رئيساً لدخلها.
2. القروض: تعتبر أهم الأصول لما تتميز به من عوائد مرتفعة في حين أن سيولتها منخفضة. لذا فهي تبلغ 50% من إجمالي الأصول المصرفية، وهي عدة أنواع:
3. قروض تجارية وصناعية تكون معظمها قصير الأجل (سنة أو أقل) وتمثل 18% من اجمالي القروض.
4. قروض الرهن العقاري وتكون طويلة الأجل وتمثل 16% من القروض.
5. قروض استهلاكية وتتراوح بين شهر و أربع سنوات وتمثل 13%.
6. قروض زراعية وتمثل 3% من اجمالي القروض.

**التحديات التي تواجه البنوك التجارية**

تواجه البنك التجاري تحديات داخلية تتمثل في توفير السيولة الكافية، و تأمين سلامة المركز المالي للبنك. كما يواجه تحديات خارجية تتمثل في الأنظمة والضوابط من قبل البنك المركزي، ومواجهة المنافسة مع البنوك الأخرى. ولذلك فالقرارات التي يتخذها المديرون تتعلق بالضوابط الداخلية لتتحدد من خلالها كيفية التعامل مع الضوابط الخارجية بمعنى أنها عملية موازنة بين الاثنين. فلا بد للبنك من ايجاد الوسائل التي تعمل على زيادة الايرادات (من خلال تشغيل الأرصدة النقدية) وتخفيض النفقات (التشغيلية و الادارية) لتعظيم الدخل الصافي، مع الأخذ في الإعتبار الظروف التنافسية التي تواجه المجموعة البنكية التي تعمل في سوق مالي واحد.

**الصناديق المتخصصة والإسلامية**

تهتم غالبية دول العالم بتنمية القطاع الزراعي لما له من أهمية في الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك لما يواجه من مخاطر تجعل منه قطاعاً أقل جاذبية للاستثمار والتمويل مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخري. ولذلك تنشئ الدول العديد من المؤسسات التمويلية لخدمة القطاع الزراعي بشروط ميسرة مقارنة بشروط مؤسسات التمويل التجارية. تضم هذه الفئة المؤسسات المتخصصة في قطاع الزراعة وغيرها من القطاعات الإقتصادية الأخرى. وتمتاز بأنها تقدم قروض طويلة الآجال ولفترات سماح أطول مقارنة بالبنوك التجارية. وقد أنشأت المملكة العربية السعودية العديد من مؤسسات الإئتمان الزراعي، تشمل ما يلي:

**1. البنك الزراعي العربي السعودي (صندوق التنمية الزراعية):**

أنشئ البنك الزراعي العربي السعودي في عام 1382 هـــ ، وهو مؤسسة إئتمانية حكومية متخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية المختلفة لهدف تنمية القطاع الزراعي ورفع كفاءته الإنتاجية. ويقدم البنك قروض ميسرة بدون فوائد للمزارعين وذلك لتأمين مستلزمات الانتاج المختلفة. وفي العام 1430 هــ تمت الموفقة علي نظام صندوق التنمية الزراعية ليحل محل نظام البنك الزراعي العربي السعودي، لدعم التنمية الزراعية المستدامة. ويقدم الصندوق نوعان من القروض:

1. القروض العادية: وهي تلك القروض التي تمنح للمزارعين لتأمين مستلزمات الانتاج، وتشمل قروض قصيرة الأجل، و التي تستخدم بصورة أساسية في تغطية التكالية التشغيلية. والقروض متوسطة الأجل والتي تمنح للمزارعين لتأمين بعض الأصول المزرعية متوسطة الأجل كالبيوت المحمية، المكائن، المضخات، الآلات الزراعية، أجهزة الري، وغيرها.
2. قروض المشاريع الزراعية: وتوجه هذه القروض لإقامة المشاريع الزراعية للإنتاج الحيواني والنباتي. كما يهتم الصندوق بإقراض الجمعيات التعاونية.

**2. صندوق التنمية الصناعية:**

أنشئ صندوق التنمية الصناعية في عام 1394 هــ وذلك لتمويل التنمية الإقتصادية عبر تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لتأسيس مصانع جديدة أو تطوير وتحديث وتوسعة مصانع قائمة، إضافة الي تقديم المشورة في المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية للمنشآت الصناعية في المملكة. كما يقوم الصندوق بإجراء العديد من الدراسات الإقتصادية و التسويقية والمواضيع ذات العلاقة بالقطاع الصناعي للمملكة، لاسيما قطاع التصنيع الزراعي. أضف لذلك انشطة الصندوق في التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية في هذا المجال.

**3. صندوق تنمية الموارد البشرية:**

أنشئ صندوق تنمية الموارد البشرية بهدف تسهيل توظيف المواطنين السعوديين وتدريبهم وتشجيعهم علي العمل في القطاع الخاص، و ذلك عبر تقديم الخدمات التالية:

* تقديم الإعانات لبرامج التأهيل والتدريب، و يتحمل الصندوق جزء من تكاليف تدريب العمالة في القطاع الخاص.
* تحمل الصندوق جزء من راتب من يتم توظيفه في منشآت القطاع الخاص بعد تأهيله وتدريبه، وذلك لفترة في حدود السنتين.
* دعم تمويل برامج ميدانية ومشاريع وخطط ودراسات تهدف لتوظيف السعوديين وإحلالهم محل العمالة الوافدة.
* تقديم القروض لمنشآت تأهيل وتدريب القوي العاملة الوطنية الخاصة التي تؤسس في المملكة والمنشآت القائمة بغرض توسعة نشاطها أو لإدخال الأساليب التقنية الحديثة عليها.
* القيام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بأنشطة الصندوق، وتقديم المشورة الفنية والإدارية لمنشآت تأهيل القوي العالمة الوطنية وتدريبها.

**4. الصندوق السعودي للتنمية**

أنشئ الصندوق السعودي للتنمية في عام 1974 م وذلك بهدف المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية، لاسيما الأقل نمواً، ودعم الصادرات السعودية غير النفط الخام من السلع والخدمات من الصناعات التحويلية بما في ذلك المنتجات التحويلية الثانوية من قطاع النفط والسلع الصناعية والزراعية وذلك من خلال تقديم التمويل وخدمة الضمان.

1. **مؤسسات الإقراض غير الهادفة الربح:**

تكمن أهمية هذه المؤسسات في أنها تستطيع توفير مصادر إضافية للتمويل الذي يساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك على الرغم من محدودية إقراضها. ويمكن تقسيم المؤسسات إلى فئتين رئيسيتين، هما المؤسسات المحلية، و المؤسسات الدولية.

1. **شركات التأمين:**

تنبع أهمية شركات التأمين من قيامها بحشد الأموال من جراء نشاطات التأمين الناتج عن قوانين التأمين الإلزامية كتأمين السيارات والمصانع. وتقوم شركات التأمين باستثمار فائضها المالي عبر العديد من القنوات و بتأسيس العديد من الشركات مثل شركات الاستثمار العقاري والخدمات، أو المساهمة عبر شراء الأسهم للشركات المساهمة العامة، إضافة إلى إيداع جزء من الفائض لدى البنوك. ويرتبط نمو صناعة التأمين بازدهار الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت عمرانية أو تجارية أو سياحية أو صناعية، كما يرتبط أيضا بارتفاع المستوى المعيشي للمواطن وزيادة الوعي التأميني والاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

**المعوقات التي تواجه المزراعين في الاستفادة من القروض والاعانات الزراعية**

يمكن حصر الصعاب والمعوقات التي تواجه المزارعين في الاستفادة المثلى من القروض والإعانات في النقاط التالية:

1. المتطلبات المتتشددة في الضمانات المطلوبة للمنح القرض للمزارع، و البيروقراطية في الحصول على قرض أو إعانة.
2. توجية معظم القروض لكبار المزارعين والمقتدرين، وشح البرامج التمويلية التي تتناسب مع ظروف صغار المزارعين.
3. عدم وجود علاقة بين المقترض والمقرض، مع وجود أكثر من جهة تتدخل في قرار منح القرض أو الإعانة.
4. عدم اقتران الاقتراض بالنصح والإرشاد، و ضعف مراقبة تنفيذ المشاريع الممولة.
5. جهل المزارعين بمهام مؤسسات الإئتمان الزراعي ولوائحها وأنظمتها الائتمانية.
6. استخدام القروض في مجالات أخرى غير المجال الذي اقترض من أجله المال، و تسرب جزء كبير من أموال القروض في مشاريع غير زراعية مما ينتج عنه ضعف تسديد معظم المزراعين للقروض في الوقت المحدد.
7. عدم ربط القروض بإدخال الوسائل التقنية الحديثة التي تساعد المزراعين على زيادة إنتاجهم.
8. قلة عدد فروع مؤسسات الإئتمان الزراعي وتمركزها في المناطق الحضرية بعيداً عن مناطق الإنتاج.
9. عدم مشاركة المزراعين في إدارة برامج القروض مما يضعف اهتمامهم بنجاحها.
10. قلة التمويل المقدم للزراعة مقارنة بعدد المزراعين.
11. ضعف الكفاءة الإدارية والتنظيمية لبعض كوادر مؤسسات الإئتمان الزراعي.

**أساليب الوسطاء الماليين في تشجيع الإدخار الريفي**

إستطاعت البنوك التجارية أن تخلق الودائع والائتمان إستناداً للشروط الأساسية التالية:

1. إن المودعين لديهم الثقة بالمصارف التجارية من حيث الوفاء بالتزاماتها المتمثلة برد ودائعهم عند الطلب، أو عندما يحين أجل استردادها، مما يشجعهم على الاستمرار بالإيداع لديها. هذه الثقة تجعل المودعين لا يفكرون بسحب ودائعهم إلا عندما تقتضي الحاجة لسحبها.
2. نضوج الوعي المصرفي لدى المودعين يدفعهم للتعامل بالشيكات لتسوية مبادلاتهم دون الحاجة للنقود مما يزيد من حجم الودائع لدى البنوك.
3. أثبتت التجارب العملية أن حجم سحوبات المودعين تقارب حجم إيداعات المودعين الجديدة إن لم تكن أقل منها، مما يؤدي الي فوائض نقدية لدي البنوك تكون متاحة لإقراضها للآخرين.

**كيفية خلق نقود الودائع بواسطة البنوك:** يقصد بهذه العملية أن البنوك تمد السوق بنوع من النقود أو وسائل الدفع تؤثر في كمية النقود المعروضة. وبالرغم من أن إصدار النقود متاح فقط للبنك المركزي إلا أن البنوك التجارية لديها القدرة علي التأثير في حجم النقود المعروضة بالإقتصاد وذلك عن طريق قبول ودائع الأفراد ثم منح القروض.

ولذلك نجد أن من أهم الأساليب التي تزيد من جذب المدخرات الي البنوك هو تعزيز الثقة في عمل البنوك و الوصول لهؤلاء المدخرين وتوفير المعلومات المناسبة التي تشجعهم علي ايداع مدخراتهم بالبنوك. كما تسعي البنوك أيضاً إلي تقليص تكلفة أموال القروض للمزارعين الذين يعتبرون المنتجين الرئيسيين في النظام وزيادة فرص الحصول عليها ومصداقيتها. كذلك نجد أن زيادة كفاءة وأداء أسواق المال المحلية من الأدوات الفعالة لتعبئة المدخرات المحلية وزيادة الموارد المتاحة في النظام المالي.

**معوقات تعبئة المدخرات بواسطة مؤسسات الإقراض الزراعي**

يواجه النظام المصرفي و مؤسسات الإقراض الزراعي بالدول النامية العديد من التحديات التي تعيق تعبئة المدخرات واتاحتها للنظام المصرفي، وهي تشمل ما يلي:

1. الحاجة إلي إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية: فقد حدث تغيير كبير في أعمال البنوك و توسع نطاق أعمالها حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مالية و مصرفية لم تكن تقوم بها من قبل. و انعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانياتها. فقد اتضح من تجارب البنوك أن المصدر الرئيس لأرباحها لم يعد يتحقق من عملية الائتمان المصرفي بل من الأصول الأخرى. و من ناحية أخرى إنخفض نصيب الودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، و أن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الاقتراضية. و من الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر و تمثل في دخول المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.
2. الحاجة الي التحول إلى البنوك الشاملة: زاد اتجاه البنوك، و خاصة التجارية منها، في ظل العولمة و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في كيانات مصرفية تسعى دائما إلي تنويع مصادر التمويل و التوظيف و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات و توظيف مواردها في أكثر من نشاط و في مجالات متنوعة و متجددة. وهي بذلك تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار.
3. الحاجة الي تنويع النشاط المصرفي: هو أثر مرتبط بتعميق العولمة المصرفية و قد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل و إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول و الاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل خارج الجهاز المصرفي. و على مستوى الاستخدامات و التوظيفات المصرفية، تم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة و إنشاء الشركات القابضة المصرفية و تحويل المديونات إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول كما أضافت البنوك إلى نشاطها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية.
4. اشتداد المنافسة في السوق المصرفية: إن تزايد العولمة و إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات 1994 و تولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من بداية 1995 قد زادت من حدة المنافسة في السوق المصرفي حيث نجدها اتخذت ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية.

الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك و المؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

1. الحاجة إلي الاندماج المصرفي: من أجل اكتساب البنك قوة الوجود و الاستمرار فانه يندمج مع كيان آخر مصرفي و من ثم يتحول إلى كيان مصرفي جديد أكثر فعالية و أعلى قدرة و أفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفي. فالاندماج المصرفي تفرضه الضرورة و تقضيه الحاجة وهو مبنى على تحالف وتعاون المنافسين وهو بذلك أداة تواصل للتكييف مع متطلبات الإستمرار في عصر العولمة.
2. خصخصة البنوك: تعتبر خصخصة البنوك أحد نتائج العولمة و لقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و التحولات الآلية للسوق التي يوصي بها البنك الدولي. وقد تم تحجيم دور القطاع الحكومي في هذا الإطار بصورة كبيرة.
3. تزايد حدوث الأزمات بالبنوك: و هي أحد أهم الآثار السلبية للعولمة، إذ تعرض الجهاز المصرفي بالعديد من الدول إلى أزمات كبيرة كان لها تأثيراً شديداً على مجمل الاقتصاديات المحلية والعالمية.
4. ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية: و قد ظهر هذا الضعف عند ظهور الأزمات المالية و التي عجزت البنوك المركزية عن تفاديها و إنقاذ العملة الوطنية و سعر الصرف.

**الإقراض الزراعي التعاوني**

التعاون هو انضمام شخص لسخص آخر لتحقيق مصلحة مشتركة فيما بينهما. فالتنظيم التعاوني هو نوع من التنظيمات التى لا تهدف الى تحقيق الربح وإنما هدفه الأساسي هو تحقيق المنفعة لمجموعة من أفراد المجتمع هم أعضاء التنظيم، وكذلك تنمية المجتمع بصفة عامة. فالمشروع التعاونى هو ذلك المشروع الذى يقوم على أساس جماعي بهدف تحقيق مصالح أعضائه فى المجالات المختلفة، وبما يخدم المجتمع. ويوضح لنا هذا التعريف ان التعاون هو نظام اقتصادى مستقل له قوى انتاج وعلاقات انتاج وعلاقات توزيع خاصة به. فالتعاون يمكن أن يقوم في الكثير من المشروعات والمجالات المختلفة. و وتشمل المجالات التى يمارس فيها النشاط التعاونى الاقراض، الانتاج، الاستهلاك والخدمات.

تعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية إحدى الوسائل الهامة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين وذلك من خلال دورها في تحقيق التنمية الريفية عموماً، والتنمية الزراعية على وجه الخصوص. و تساهم الجمعيات التعاونية الزراعية في تحسين الأداء الإنتاجي الزراعي وخفض التكاليف وزيادة الدخل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للعاملين في هذا القطاع؛ وهذا ما تحقق في العديد من الدول التي لديها أنظمة تعاونية قادرة على تلبية الإحتياجات المختلفة للمزارعين.

**تعريف الجمعيات التعاونية الزراعية**

يقصد بها تلك الجمعيات التي يتحد فيها المزارعون فيما بينهم من أجل التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترضهم، حيث توفّر مستلزمات الإنتاج المختلفة و تخفض التكاليف، وتسهل علمية تسويق المنتجات الزراعية، وتؤدي خدمات إجتماعية للمزارعين وفقاً للمبادئ التعاونية.

**أهميـة الجمعيات التعاونية الزراعية**

تنبع أهمية الجمعيات التعاونية الزراعية من كونها الآلية المناسبة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية الريفية، وذلك عبر مساهمتها الكبيرة في تفعيل دور الأفراد في تلك المناطق للمشاركة في تقديم المنفعة لبعضهم البعض. ولذا فإن الجمعيات التعاونية الزراعية تعمل على إفادة أكبر عدد ممن يعملون في القطاع الزراعي بما تقدمه الجمعية لأعضائها من خدمات. وتشمل خدمات الجمعيات التعاونية توفير مستلزمات الإنتاج كالبذور والأسمدة والمبيدات وكذلك أجهزة الري وتوفير الورش الخاصة بصيانة الأجهزة الزراعية الحديثة إضافة إلى تحسين وتقليل تكاليف الخدمات الزراعية. وكذلك تلعب الجمعيات التعاونية دوراً مهماً في إيجاد قنوات تسويقية يتم من خلالها تصريف الإنتاج الزراعي بأسعار مناسبة الشئ الذي يساهم في زيادة الدخل وتحسين الأحوال المعيشية للمزارعين. كما تشمل أنشطة الجمعيات التعاوية توفير الإئتمان للمزارعين (الإئتمان التعاوني).

**الإئتمان التعاوني:** يتضمن إطار التنظيم التعاوني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ وتسيير المشاريع الفردية والجماعية للأعضاء. ويشارك أصحاب المنشآت في إدارة برامج الإقراض وتنفيذها والإشراف عليها و التأكد من أنها صرفت في المجالات التي أنشئت من أجلها. ولكن هناك العديد من التحديات والمشاكل التي صاحبت تجارب الدول، وبخاصة الدول النامية، في الإئتمان التعاوني، منها ما يلي:

1. ضعف الروح التعاونية لدي أصحاب المشروعات.
2. ضعف الجمعيات التعاونية وخضوعها للوصاية الحكومية.
3. التأثير السلبي للعلاقات الإجتماعية التقليدية السائدة داخل الجمعية علي سير عمليات الإقراض.
4. ضعف القدرات المالية للجمعيات الإئتمانية مما يحول دون تلبية مطالب كافة الأعضاء.
5. صعوبة تطبيق النصح والإرشاد الزراعي عن طريق التعاونيات.

**حجم الإئتمان، تصنيف القروض، الضمان، والمراقبة**

**حجم الإئتمان المصرفي**

منح الائتمان هو النشاط الرئيسي للبنوك بكافة الدول. و يلعب الإئتمان دوراً مهماً في تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية. ويعتبر حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية مؤشراً هاماً لحالة النشاط الاقتصادي. إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع، التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق في عائد أو فائدة لتلك الودائع، بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. لكن مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم لفترات طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة. وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه. لكن بعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم، وهكذا انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع في البداية إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة، وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى. ويجب التأكيد على أن منح الائتمان لابد أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة، أولها توفر الأمان لأموال المؤسسة المصرفية، وتحقيق الربح، واحتفاظ البنك بقدر كافٍ من الأموال السائلة لديه لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

الائتمان المصرفي يتضمن الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم إعتبارياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد ماله في حال توقف العميل عن السداد. و الجدير بالذكر أن الإئتمان/القروض التي تمنحها البنوك لعملائها مع التزامهم بردها في تاريخ معين أو قابل للتعيين مع دفع فائدة عليها، قد حرمته الشريعة الإسلامية واستبدلته بعدد من الصيغ الشرعية للتمويل تحت مصطلح "التمويل الإسلامي"، وتسمي أحيانا التسهيلات الائتمانية، منها صيغة المرابحة أو المشاركة، كما أنه يمكن أن يأخذ شكل القرض الحسن. و هذا الائتمان يظهر في ميزانيات البنوك المانحة له في جانب الأصول تحت بنود القروض والسلفيات، والكمبيالات المخصومة، وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية غير المغطاة بالكامل.

تلعب البنوك دوراً حيوياً فى الاقتصاد القومى، بما تلعبه من دور مزدوج يتمثل في تجميع المدخرات القومية وقبولها فى صورة ودائع لآجال مختلفة وأوعية إدخارية متنوعة، والقيام بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات فى صورة تسهيلات ائتمانية وقروض لتمويل الكيانات الفاعلة في مختلف قطاعات الاقتصاد. ولهذه العمليات آثار متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد، ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى كالادخار والاستثمار والعمالة والتضخم والصادرات والواردات. إن عظم الدور الذي يلعبه الائتمان في الاقتصاد يبدو جلياً من أشكال القروض التي تتعامل فيها البنوك التجارية بحيث تغطي هذه القروض كافة الأنشطة الاقتصادية.

لا غني لأيّ اقتصاد عن الدور الائتماني للبنوك، لما يحدثه الائتمان من نتائج اقتصادية إيجابية، فالائتمان المصرفي يلعب دوراً ملموساً في تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية، وذلك بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة، لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع ورفع معدل نمو الصادرات، والحد من الاستيراد، فضلاً عن تمويل التجارة لتتمكن من تجنب الاختناقات أو الأزمات المالية. كما أن الائتمان المصرفي يقوم أيضاً بتمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لإعتمادات الاستيراد أو التصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية، لكن نجد أن المبالغة في زيادة حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى تضخم الأسعار، كما أن الانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**التحليل المالي والإئتماني:**

إرتبط التحليل المالي والائتماني بالإدارة المالية، كون التحليل المالي والائتماني هو أحد الأداوت الهامة لمرحلة التخطيط. كما أن التحليل المالي الذي يهدف إلي منح الائتمان يعتبر جزءاً من التحليل الائتماني و مكمّل له. و قد أصبح العديد من الأطراف يستخدمون التحليل المالي والائتماني لأهميته، مثل المستثمرين، المقرضين، الجهات الحكومية، العاملين، والمتعاملين بالسوق المالي. وقد إزدادت أهمية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحليل المالي والائتماني واستخداماته بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية بسبب أهمية القيمة المعلوماتية نظراً للتعقيد في عالم الأعمال، المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية، والتقدم التكنولوجي. لكن التحقق من توافر المعايير المطلوبة في طالب الائتمان لا تعني انتفاء المخاطر، بل تبقي مخاطر الائتمان ما بقيت العملية الائتمانية، فالمخاطر هي شيء يومي يواجه كل شخص أو عمل أو شركة، ولا يوجد أيّ عمل يمكن تأديته في أي مجتمع بدون وجود مخاطر. وبشكل عام فإن المخاطر تعني الخسارة غير المتوقعة أو عدم الربح، وتحدث المخاطر بسبب الاختلاف بين التوقعات الإيجابية من جهة والمحصلة أو النتائج من جهة أخرى. وبما أن مجال التأمين يهتم بالنتائج المختلفة للخسائر المالية غير المتوقعة أكثر من اهتمامه بما هو متوقع، لذا فإنه يميز صفات المخاطر غير المتوقعة و غير المتعارف عليها. وفي الواقع فانه يمكن تعريف التقدم الاقتصادي على أنه القدرة على اتخاذ إجراءات ذات مخاطر أكبر، وأن محاولة إلغاء المخاطر أو حتى محاولة التخفيض منها لا يمكن أن تجعل منها ألا مخاطر غير عقلانية وغير محتملة، وأنها لن تؤدي إلا إلى نتيجة واحدة هي مخاطر أكبر قد تصل إلي حد التوقف، وهنا تكتسب إدارة المخاطر أهميتها، لأن الإدارة الحكيمة للمخاطر هي التي تتعامل مع المشكلة بواسطة التخطيط والتنظيم والتنسيق والتنفيذ والمراقبة.

**تصنيف القروض:** يتم الائتمان في أشكال عديدة يتم تصنيفها وفقاً لمعيار أجل القرض، أو الغرض من القرض. وتصنّف القروض وفقاً لآجال السداد إلي:

1. قروض قصيرة الأجل، التي لا تزيد آجال سدادها عن سنة، وتستخدم لتمويل النشاط التجاري للمؤسسة، واقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفـة، وتمنح من مدخرات وودائع العـمـلاء والأموال الخاصـــة للبنوك.
2. قروض متوسطة الأجل، التي يمتد أجلها إلى 5 سنوات، وتستخدم هذه القروض بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات، كشراء آلات جديدة لتوسيع نشـاط المشـروع، زيـادة وحدات جديدة، أو إجراء تعديلات لتطوير الإنتاج.
3. قروض طويلة الأجل، التي تتجاوز مدتها 5 سنوات، وتستعمل عادة في تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع و تمويل رأس المال الثابت للمشاريع الزراعية وغيرها.

كما أنه وفقاً للغرض، تصنّف القروض إلي:

1. قروض استهلاكية، وهي القروض الموجّهة للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصاريــــف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين، وتسدد من دخـل المـقـتـرض بضمان شخص آخـر أو أوراق مالية أو رهن عقاري أو راتب.
2. القروض الإنتاجية التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشـروع، ودعم الطاقات الإنتاجية له بواسطة تمويل شراء مستلزماته والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.
3. القروض التجارية التي يتم منحها لآجال قصيرة للمزارعـيـن والمنتجـيـن والتجار لتمويـل عملياتـهـم الإنتاجـيـة و التجـارية بضمان السندات الأذنية.
4. القروض الاستثمارية، التي تمنح لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة.

يجري تحليل توزيع جملة التسهيلات الائتمانية المصرفية على القطاعات الاقتصادية المقترضة لها، مثل قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمقاولات وغيرها، مما يفيد في تحديد القطاعات التي تتجه إلى التوسع، وتلك التي تنكمش أو تظل على حالها. كما أن حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية التي يمنحها الجهاز المصرفي في تاريخٍ ما يعتبر مؤشراً هاماً يدل على حالة النشاط الاقتصادي، لأن ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية دليل على التوسع الاقتصادي والنقدي. وإذا ما كان هذا الارتفاع متسارعاً وبمعدلات عالية لا تتناسب مع التوازن الاقتصادي العام فإن ذلك يكون سبباً لنشوء التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للعملة، و العكس بالعكس صحيح. لهذه الأسباب نجد دوماً أن السلطات النقدية (البنوك المركزية) في كل دولة تحرص على المتابعة الدقيقة لتطور حجم الائتمان المصرفي، كما تحرص على تطبيق السياسات النقدية المناسبة وفقاً لهذه التطورات، وبخاصة فيما يتعلق بسعر الفائدة، فإذا ما ارتفع حجم الائتمان المصرفي بمعدلات كبيرة، بحيث أدي إلي التضخم يتم التدخل لاتخاذ ما يلزم من سياسات وتدابير لإعادة التوازن إلي سوق الائتمان المصرفي.

**تقييم الطاقة الإئتمانية للمزارع**

يضع كل مصرف سياسته الائتمانية التي تشير إلي ذلك الإطار الذي يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة، لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، وفقاً للموقف و نطاق السلطة المفوضة إليهم.

**معايير الإئتمان**: يخضع العميل المتقدم بطلب للحصول علي قرض إلي الفحص وذلك علي ضوء معايير متفق عليها للائتمانً. هذه المعايير يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

**أولاً،** شخصية العميل، التي تعد الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب.

**ثانياً**، قدرة العميل علي تحقيق دخلٍ كافٍ يمكّنه من سداد القرض ودفع الفوائد والمصروفات والعمولات.

**ثالثاً،** رأس مال العميل، لكونه يمثل قدرة حقوق ملكية العميل على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في السداد.

**رابعاً،** تقديم الضمان المطلوب، و الذي هو مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد.

**خامساً،** الظروف المحيطة بالعميل، حيث يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله.

**سادساً،** العوامل الخاصة بالبنك، وتتمثل في درجة السيولة التي يتمتع بها البنك وقدرته على توظيفها، ونوع الاستراتيجية التي يتبناها، والهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه، والقدرات البشرية والتكنولوجية التي يمتلكها المصرف.

**سابعاً،** العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني، وتتمثل في الغرض من التسهيل، وآجال ومصدر وطريقة السداد، و مبلغ القرض.

إن اتخاذ القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات والبيانات المالية، وتحليل هذه المعلومات والبيانات ومقارنتها تاريخياً بالتوافق مع المعايير الصناعية والشركات المشابهة وتحليل احتمالية فشل المشروعات طالبة التمويل من عدمه، حيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة للدخل. لقد بدأ التركيز على استخدام التحليل المالي والائتماني بعد أحداث الكساد الكبير خلال فترة الأربعينيات، التي شهدت بعض حالات الغش والتزوير، مما فرض علي المشرّع في مختلف البلدان أن يلزم بضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات المساهمة العامة.

**ضمان القرض:**

يشير مفهوم ضمان القرض في المجال المالي إلى وعد يقطعه أحد الأطراف (الضامن) على نفسه لضمان الالتزام بسداد المال المقترض في حالة ما إذا تخلف المقترض عن الدفع. وقد يكون هذا الضمان محدودًا أو غير محدود، مما يجعل الضامن مسؤولًا فقط عن جزء من القرض أو القرض بأكمله. وتحظى الرهون العقارية التي تشتمل على ضمان بشعبية كبيرة بين صغار المقترضين الذين لا يملكون وديعة كبيرة محفوظة وفي نفس الوقت هم بحاجة لاقتراض ما يساوي قيمة العقار. أحياناً تتحمل الحكومة إلتزامات القرض الخاص وتلعب دور الضامن في حالة ما إذا تخلف المقترض عن الدفع بغض النظر عن الجدارة الائتمانية، خاصة لصغار المقترضين والذين يفتقرون إلى الموارد الائتمانية المتوفرة لكبار المقترضين.

ان رفع الائتمان إلي مستويات مرغوبة يستوجب قيام البنوك المركزية بدور فاعل في ضمان نسبة معينة من القروض الاستثمارية طويلة الأجل، التي توافق البنوك على منحها للمستثمرين، و لنجاح هذه الجهود لابد من التنسيق في ما بين البنوك العاملة في الأسواق والبنوك المركزية، لتشكيل فريق عمل داخل البنوك المركزية يتولى مراجعة دراسات الجدوى، التي وافقت عليها البنوك موافقة مبدئية، وفي حال ثبوت جدوى المشروع، تتولى البنوك المركزية بدورها كفالته أمام البنك المعني في حدود النسبة التي تقدرها، وبهذه الطريقة سيكون هناك حافزاً أكبر لدى البنوك والمستثمرين.

**أهم الضمانات المقبولة لدى المؤسسات التمويلية:**

• الحجز النقدي الممول على تأمينات نقدية مقابل تسهيلات مصرفية.

• الأوراق التجارية (الكمبيالات، السندات، الشيكات، بوالص الشحن).

• الأوراق المالية (الأسهم، السندات، شهادات الإيداع).

• البضائع.

• التنازل عن المستحقات.

• الرهن العقاري.

• رهن السيارات والمعدات والآلات.

• الرهن الحيازي للذهب.

• الكفالات البنكية.

• بوالص التامين ضد المخاطر على اختلاف أنواعها.

• إيصالات الأمانة.

• الكفالات الشخصية.

**مراقبة القروض وخدماتها**

تحتاج البنوك للقيام بمراجعة القروض الممنوحة من قبلها بشكل دوري من جهة و بشكل استثنائي من جهة أخرى وذلك عبر جهة متخصصة داخل البنك وذلك بهدف تشخيص القروض، وخاصة المتعثرة منها، وتقييم وضع المحفظة الائتمانية للبنك بشكل عام. وبالإضافة للبنك نفسه، فإن هناك مراجعة للقروض تتم بواسطة البنوك المركزية بواسطة فرق التفتيش المخصصة لتلك المهمة. وسيتم تناول الحالتين بشئ من التفصل كما هو مبين أدناه.

1. **المراجعة الداخلية للقروض**

تتأثر عملية المراجعة الداخلية للقروض بحجم البنك بشكل عام، حيث أن البنوك الصغيرة تقوم بعملية المراجعة بصورة سهلة، وتصعب المهمة كلما كبر حجم البنك وتشعبت أعماله وزاد عدد فروعه مما يتطلب وجود إدارة متخصصة تتولى القيام بمهمة مراجعة القروض بشكل منهجي و منتظم. وهناك ثلاث مراحل للمراجعة الداخلية للقروض هي مرحلة ما قبل منح القرض، المراجعة أثناء عمر القرض، و المراجعة الاستثنائية. وسيتم تناول كل منها بالتفصيل.

1. **مراجعة القروض قبل منحها:** في هذه المرحلة تساعد المراجعة متخذي القرارات الائتمانية في عملية صياغة اتفاقية القرض وشروطه ومدى منطقية شروط التسديد في ضوء تحليل قدرات العميل. و لا تكون هذه المراجعة بديلاً لمهام و واجبات إدارات الائتمان الخاصة بدراسة وتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض. كما أنه ليس بالضرورة أن تكون هذه المراجعة شاملة، وإنما من الممكن أن تكون ضمن ضوابط وشروط محددة مثل: حجم القرض، العملاء الجدد، المقترضين العاملين في قطاعات محددة. وتتضمن هذه المراجعة مطابقة إجراءات المنح وشروطه مع السياسة الائتمانية، مراجعة نتائج التحليل المالي التي تمت من قبل المراكز الائتمانية، تقييم التدفق النقدي للقرض ومقارنته مع شروط التسديد الواردة في ملف القرض، و التأكد من وجود التوثيق اللازم للقرض.
2. **مراجعة القروض أثناء عمر القرض:** هناك مسؤولية مشتركة في مجال مراقبة القروض القائمة بين إدارات الائتمان وإدارة مراجعة القروض تتمثل في بيان وتشخيص أية ملاحظات سلبية على القرض، وأية مخالفات للتعليمات أو للسياسة الائتمانية، و من ثم تصنيف القروض القائمة و تحديد القروض التي لديها بعض المظاهر التي قد تحولها إلى قروض متعثرة. و بصورة عامة تشتمل القروض على الأصناف التالية:

* ما يصنفه مفتشو البنك المركزي ضمن بند ” تحت المراقبة ” .
* القروض التي تعلق فوائدها.
* القروض المستحقة والتي لم تصنف "غير عاملة" .
* القروض التي توجد بعض المؤشرات على احتمال تعثرها .

**المراجعة الاستثنائية للقروض**

هي مراجعة لقرض معين أو لمجموعة من القروض بسبب وجود مؤشر صعوبات مستقبلية تحد من القدرة على تحصيل الأقساط. قـد تتم هـذه المراجعة بسبب الظـروف الاقتصادية التي يتعرض لهـا القطاع الذي ينتمي إليه المقترض/المقترضون أو المشروع/المشاريع الممولة.

1. **عملية المراجعة و التفتيش التي تتم من قبل البنك المركزي**

تقوم البنوك المركزية في العادة بالتفتيش على أعمال البنوك بصورة دورية، وتشمل مراجعة وضع القروض و التسهيلات الائتمانية، وحركتها و أرصدتها، وتحديث المعلومات الائتمانية عن المقترض، وذلك بهدف تحديد القروض المتعثرة و القروض السليمة، و معرفة مدى التزام البنك بالضوابط المحددة لتلك العمليات، بما في ذلك الإبلاغ عن أوضاع المقترضين المتعثرين لدي البنك المركزي. و تختلف الرقابة الخارجية على الائتمان بين بلد وآخر باختلاف الأساليب التي تطبقها البنوك المركزية، وحجم العينة التي يتم الإعتماد عليها في عمليات المراجعة ، وكفاءة مفتشي البنك المركزي في القيام بعملية التفتيش، وكذلك مدي انتظام عملية الرقابة والتفتيش.

**العرض والطلب للتمويل الزراعي**

يتحدد حجم الطلب علي رأس المال بصورة أساسية بدوال انتاج السلع والخدمات التي يعتبر عنصر رأس المال عنصراً أساسياً فيها، بينما يتحدد جانب العرض بصورة أساسية بحجم الإدخار. وسوف يتم تناول جانبي العرض والطلب بصورة تفصيلية.

**أولاً، الطلب علي التمويل/ القروض الزراعية**

يتحدد الطلب علي التمويل أو القروض الزراعية بعاملين أساسيين هما مدي حاجة المستثمرين و أصحاب المشاريع الزراعية الي رأس المال، ومدي كفاية التمويل الذاتي لتلك المشاريع. وهناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في حجم الطلب علي التمويل، وتختلف هذه العوامل حسب طبيعة النشاط الإقتصادي، وحسب الوضع الإقتصادي للبلد، وتشمل ما يلي:

1. الدخل المزرعي: وهو يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الطلب، فكلما كان الدخل مرتفع كلما زاد الإدخار وقل الطلب علي مصادر التمويل غير الذاتية.
2. طبيعة وحجم المشاريع الزراعية، فالمشاريع الكبيرة تحتاج الي كمية أكبر من التمويل لرأس المال الثابت ورأس المال العامل، وكذلك تحتاج الي التكنولوجيا الحديثة، خاصة في بداية تأسيس المشروع.
3. أسعار الفائدة علي القرض الزراعي: وهي ترتبط بعلاقة عكسية مع الطلب علي القروض، فكلما انخفض سعر الفائدة زادت طلبات التمويل من قبل المزارعين.
4. اسعار السلع الزراعية: وهي ترتبط بعلاقة طردية مع حجم الطلب علي التمويل، فكلما كانت الأسعار مرتفعة زاد الطلب علي القروض الزراعية. فالمزارع يسترشد في طلبه علي القروض بإتجاهات الأسعار في المستقبل، فإذا كانت الأسعار منخفضة فإنه يقلل من طلب القروض.
5. أسعار عناصر الإنتاج الأخري: فإذا كانت أسعار مدخلات الإنتاج منخفضة، وخاصة عنصر الأرض، فإن طلبات الأفراد والمزارعين للقروض تزداد، خصوصاً للقروض طويلة الأجل.
6. طبيعة إجراءات عقد القروض: ان التشدد في إجراءات منح القرض، وخاصة في ما يتعلق بالضمان بالرهن العقاري، يؤدي الي إحجام الكثير من المزراعين عن طلب القروض.
7. التوسع الأفقي والرأسي: إن التوسع في مساحات الإنتاج، وزيادة الإنتاجية تتطلب المزيد من رأس المال، خاصة وأن عمليات الإنتاج الزراعي تتميز بكبر حجم رأس المال الثابت. كما أن تكاليف التشغيل تزداد أيضاً، و ذلك يؤثر إجاباً في حجم الطلب علي القروض الزراعية، والعكس بالعكس صحيح.
8. حجم أعمال القيمة المضافة للسلع الزراعية، وخاصة تصنيع المنتجات: يتطلب إدخال التصنيع كنشاط مزرعي متكامل المزيد من رأس المال، ومن ثم يزيد الطلب علي القروض.
9. مقدار المخاطرة التي يتعرض لها النشاط الزراعي: كلما زادت المخاطرة، مثل المخاطر المتولدة من التقلبات الجوية وتقلبات الأسعار، كلما قل الطلب علي القروض الزراعية، وخاصة القروض الإضافية بقصد التوسع في الطاقة الإنتاجية للمشاريع الزراعية.

**دالة الطلب على رأس المال**

الطلب علي رأس المال هو طلب مشتق يعكس حاجة المنتجين للمقادير المثلى من العناصر الرأسمالية التي تحقق شروط الكفاءة الإنتاجية، وهذا يعني أن دالة الطلب يمكن إشتقاقها من دالة الإنتاجية التي يحتوي علي رأس المال كعنصر أساسي من متغيراتها. لذلك، عند الحاجة الي تقدير دالة الطلب علي رأس المال يجب تحديد الغرض من رأس المال، فإذا كان رأس المال في شكل سماد كيماوي، مثلاً، لإنتاج محصول القمح، فإنه يتم تقدير أثر تغيرات الكمية المستخدمة من السماد علي إنتاج القمح. وكمثال لدالة إنتاجية بسيطة في صورة كوب- دوقلاس الشهيرة التي تفترض ثبات كافة عناصر الإنتاج (لمحصول القمح مثلاً) بإستثناء عنصر واحد (السماد النيتروجيني كسلعة رأسمالية) فإن دالة الإنتاجية تكون كالآتي:

Y = aXb

حيث يمثل المتغير Y كمية إنتاج القمح بالطن، وتمثل X كمية السماد النيتروجيني (الأزوتي) المستخدمة في إنتاج القمح، و a و b هما معالم الدالة الإنتاجية المقدّرة.

ولكي نتمكن من إشتقاق الطلب علي رأس المال من المعادلة أعلاه نفترض الآتي:

1. أن المزارع يسعي إلي إستخدام الكمية المثلى من السماد التي تحقق له أقصى ربح ممكن؛ أي أن المزارع عاقل ورشيد.
2. سيادة سوق المنافسة الكاملة في سوق الإنتاج وسوق عناصر الإنتاج.

يتحقق أقصي ربح في ظل المنافسة الكاملة عندما تتساوي قيمة الإنتاج الحدي لوحدة رأس المال مع التكلفة الحدية لرأس المال (سعر السماد في هذه الحالة)، كما في المعادلة التالية:

PC= (VMP)W

حيث أن:

* المتغير (VMP)W هو قيمة الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال .(السماد في هذا المثال) وهو يساوي الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال من القمح بالطن (تساوي تفاضل دالة الإنتاجية: baXb-1 ) مضروباً في سعر الطن من القمح Pw.
* المتغير PC هو سعر إستخدام الوحدة من رأس المال (سعر السماد في هذه الحالة).

وبالتالي تتحقق كفاءة إستخدام السماد (رأس المال) في إنتاج القمح بتحقق شرط الكفاءة وفقاً للمعادلة التالية:

PC= (VMP)W= baXb-1 Pw

ويمكن تحديد الكمية المثلى من السماد الواجب إستخدامها، والتي تمثل الطلب علي السماد والذي بدوره يمثل رأس المال) وذلك بإعادة كتابة المعادلة أعلاه كما يلي:

( PC Pw-1 b-1 a-1 )1/b-1 X =

حيث تمثل مرونة الطلب علي السماد (عنصر رأس المال)، وتمثل المعادلة أعلاه طلب رجال الأعمال (مزارعوا القمح) علي رأس المال (السماد).

**كفاءة إستخدام رأس المال في الأنشطة والمشروعات الإنتاجية**

يمكن للمشروع الإنتاجي تحقيق الكفاءة في استخدام رأس المال بأشكاله المختلفة عندما يستوفي الشروط التالية:

1. إستخدام رأس المال في المرحلة الإنتاجية المنطقية والتي تتفوق فيها قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال علي تكلفته الحدية.
2. دفع العملية الإنتاجية الي نقطة تساوي قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفته الحدية.

**إحلال رأس المال محل عناصر الإنتاج الأخرى**

لقد أصبح تكثيف إستخدام رأس المال في العصر الحالي من المؤثرات المهمة للتطور والنمو، وأصبح رأس المال بديلاً إلي حد كبير للعناصر الطبيعية النادرة والعمل البشري العضلي. وقد أضحي الإقتصاد المعرفي الذي يعتمد علي رأس المال مدخلاً للكفاءة الإقتصادية من خلال التوسع في تطوير أساليب الإنتاج من النواحي الهندسية، الكيميائية، الاحيائية، والإدارية. فعلي سبيل المثال، فقد توفرت سلالات من الحيوانات المنتجة لتحل محل السلالات المحلية شحيحة الإنتاجية، كما أن التهجين الوراثي قد مكّن من إنتاج سلالات أكثر تحملاً للظروف الجوية الصعبة مما زاد من الإنتاجية بصورة كبيرة. كذلك إستخدم رأس المال في تغيير البيئة الإنتاجية، مثل عمل توربينات لتكييف حظائر الأبقار الحلابة، و جلب معدات الحلب والتخزين والبسترة التي حلت محل عناصر الإنتاج الأخري كالعمالة.

تعتبر الزراعة المحمية مثالاً يعكس دور تكثيف رأس المال وإحلاله محل الموارد الزراعية الأخرى الشحيحة بالمملكة العربية السعودية. فقد أدي التكثيف الرأسمالي لزيادة الإنتاجية فأصبح إنتاج الأرض الزراعية يعادل إنتاج مساحة من الأرض قد تصل لعشرات الأضعاف بدون التكثيف التقني، كما وفّر كميات كبيرة من المياه والعمالة كان سيتم إستخدامها لإنتاج نفس الكمية من الإنتاج من مساحات أكبر بدون تكثيف رأسمالي. لذلك يعتبر ذلك القدر من رأس المال الذي أستخدم لهذه التقانة بديلاً لعنصر الأرض وما يرتبط بها من مياه ري و ساعات عمل بشري لخدمة تلك المساحة.

يستخدم السماد (كصورة من صور رأس المال لإستخدام التقانة الكيميائية في الزراعة) محل عنصر الأرض الزراعية. ويمكن تقدير إسهامات التسميد في إنتاج الغذاء مقوّمة في شكل وحدات مساحة الأرض. ولتقدير معدلات الإحلال الحدية لصور رأس المال المختلفة (مثل استخدام السماد ليحل محل الأرض مثلاً) يمكن تقدير دالة الإنتاجية التي تمثل أثر تغيرات كمية السماد المضاف الي دونم واحد من الأرض علي الإنتاج الكلي لهذه الوحدة من مساحة الأرض للمحصول، ثم إدخال متغير الأرض الي هذه الدالة الإنتاجية البسيطة في ظل إفتراض تجانسها بدرجة واحدة. ويستخدم التفاضل الجزئي الأول لمتغير السماد بالنسبة لتقدير مقدار السماد اللازم للإحلال محل وحدة واحدة من المساحة بشرط ثبات الإنتاج الكلي.

المعادلة التالية توضح أن إنتاجية الوحدة من مساحة الأرض لمحصول القمح دالة في كمية السماد المستخدمة:

Y = f(F)

حيث أن:

Y هي إنتاجية الدونم الواحد من القمح

Fهي كمية السماد المضاف للدونم من الأرض المزروعة بالقمح

f دالة.

ويجب إختيار نوع معين من أنواع المعادلات الإنتاجية ومن ثم تقدير معاملات المعادلة بإستخدام بيانات تأريخية عن إستجابة إنتاجية وحدة المساحة (الدونم) من المحصول للكمية المستخدمة من السماد. فإذا إفترضنا أن المعادلة هي معادلة تربيعية فإن:

Y = a +b(F) – c(F)2

يمكن شرح أثر كل من السماد (F) ومساحة الأرض (A) علي الإنتاج الكلي من القمح وذلك بتضمين متغير مساحة الأرض (A) في الدالة الإنتاجية أعلاه. ففي حالة التجانس بدرجة واحدة، والتي تعني العائد الثابت للسعة، فإن زيادة المساحة المزروعة بالقمح وفي نفس الوقت زيادة كمية السماد المضافة بنسبة معيّنة فإن الإنتاج الكلي من القمح يزيد بنفس النسبة. ولتحقيق هذا الشرط جبرياً يتم الضرب في المتغير (A) وقسمة المتغير الأصلي (F) علي المتغير (A) مرفوعاً لقوة المتغير F كما يلي:

Y = (a + bFA-1 – CF2 A-2 )A

Y = aA + bF - c F2A-1

المعادلة أعلاه تحقق شرط التجانس من الدرجة الأولي وهو يعني أن:

الإنتاج الكلي = الإنتاجية الحدية لوحدة للأرض مضروباً في المساحة الكلية + الإنتاجية الحدية لوحدة السماد مضروباً في كمية السماد المضافة.

ويمكن إستخدام التفاضل لإيجاد الإنتاجية الحدية لكلٍ من وحدة المساحة ووحدة السماد وإثبات تحقق هذا الشرط. كما يمكن تقدير المعدل الحدي لإحلال السماد (رأس المال في هذه الحالة) محل الأرض (العنصر الطبيعي الذي يعكس شح المياه والعمالة الزراعية المصاحبة) وذلك بقسمة الإنتاجية الحدية لعنصر السماد علي الإنتاجية لعنصر الأرض.

وتوجد معايير إقتصادية أخرى لتحديد أمثل نسبة لإستخدام رأس المال مع عناصر الإنتاج الأخرى وذلك بمعرفة الأسعار النسبية ومساواة معدل الإحلال الحدي بين العناصر مع الأسعار النسبية لتلك العناصر ثم الحل لتحديد التوليفات الموردية المثلي الواجب تطبيقها.

**ثانياً، عرض التمويل الزراعي:** يتأثر جانب العرض في التمويل الزراعي بالمتغيرات التالية:

1. الإستقرار الإقتصادي والسياسي: يتشجع الأفراد و مؤسسات الإقراض علي عرض ما لديهم من أموال لغرض تسلفيها للقطاع الزراعي وغيره عندما ينعم البلد بالإستقرار الإقتصادي والسياسي. أما عدم الإستقرار فيولد حالة من اللايقين والمخاطرة الشديدة مما يؤدي إلي إحجام العديد من الأفراد والمؤسسات عن تقديم التمويل، ومن ثم يقل عرض الأموال المتاحة للقروض.
2. عدد مؤسسات الإئتمان الزراعي وغير الزراعي في البلد والسيولة النقدية التي تتمتع بها تلك المؤسسات، حيث تزداد الكمية المعروضة من القروض الزراعية بزيادة تلك المؤسسات وزيادة السيولة لديها.
3. أسعار الفائدة علي القروض الزراعية: تزداد الكمية المعروضة من التمويل بزيادة أسعار الفائدة، و تقل بإنخفاضها.
4. أسعار السلع الزراعية: يشجع استقرار الأسعار علي زيادة الكمية المعروضة من القروض الزراعية وغيرها، والعكس صحيح في حالة زيادة تقلبات الأسعار، حيث ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة طردية مع حجم التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض.
5. سياسة الإئتمان التي تتبعها الدولة: تتدخل الدول بتقديم القروض، بأسعار فائدة مخفضة أو بدون فوائد، وذلك لأغراض معينة مثل زيادة الإنتاج، أو التوسع في الانتاج لسلع أو في مناطق معينة.

**مصادر عرض التمويل:**

تختلف مصادر عرض الموارد الرأسمالية بإخلاف نوع المشروع وحجمه، ويمكن التمييز بين المشروعات الإستثمارية العامة التي تقوم بها الدولة، مثل الطرق والكباري، شبكات الري والسدود، التعليم والتدريب، الإرشاد الزراعي والبحث العلمي، وغيرها من مشاريع البنيات التحتية، و المشروعات الإستثمارية الخاصة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات والشركات. ولكل نوع من هذه المشاريع مصادره الخاصة للتمويل، كما هو مبيّن أدناه.

1. **مصادر توفير رأس المال للمشروعات الإستثمارية العامة**

يتم تمويل هذه المشاريع بصورة أساسية من الميزانية العامة للدولة. ويمكن تصنيف مصادر تمويل هذه المشاريع الي نوعين، هما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية. وتشمل المصادر الداخلية ما يلي:

* غطاء العملات الأجنبية: تستخدم الدولة رصيد العملات الأجنبية في تمويل بعضاً من هذه المشاريع.
* المدخرات الأهلية الإختيارية: يتوقف حجم المدخرات الأهلية الإختيارية علي مستوي الدخل وتوزيعه بين أفراد المجتمع.
* المدخرات الأهلية الإجبارية: تلجأ الدولة الي فرض الضرائب وإستخدام وسائل الإدخار الإجباري الأخري المتاحة في المجتمع لتمويل بعض المشروعات العامة.
* القروض الأهلية: تقترض الدولة من المواطنين من خلال إصدار السندات الحكومية متوسطة وطويلة الأجل.
* التمويل عن طريق التضخم النقدي، حيث تزيد الدولة من كمية عملتها المتداولة دون زيادة مماثلة في الإنتاج.

أما المصادر الخارجية لتمويل هذه المشاريع فتشمل ما يلي:

* طرح الأسهم والسندات للأفراد و المؤسسات الأجنبية.
* الإستثمار الأجنبي المباشر.
* الإقتراض من المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي.

1. **مصادر توفير رأس المال للمشروعات الإستثمارية الخاصة،** وتشمل المصادر التالية**:**

* المدخرات الخاصة
* الإرث والهبات
* المشاركة برأس المال الخاص
* الأرباح المحتجزة
* الإيجار
* التعاقد
* الإئتمان

**المشاكل الإئتمانية الزراعية ومبررات التدخل الحكومي**:

يعتمد القطاع الزراعي بصورة كبيرة علي الأموال المدخرة خارج محيط الزراعة وذلك لقلة الإدخار بين المزارعين، ولذلك يواجه القطاع صعوبات كثيرة في الحصول علي القروض. و يضاف لذلك العديد من العوامل التي تزيد من صعوبة الحصول علي الإئتمان (القروض)، منها ما يلي:

1. صغر حجم معظم المزارع وتفرقها جغرافياً وتعددها مما يجعل من عمل عقد القرض، مراقبته، و إجراءات تحصيله عملية مكلّفة بصورة كبيرة.
2. المخاطرة العالية في الإئتمان الزراعي لأن الضمان الأول لسداد القروض الزراعية هو الإنتاج النباتي والحيواني الذي يتصف بسرعة التلف في مراحل النمو والتحضير و النقل و التخزين.ـ كما أن التحكم في الإنتاج يعتبر بالغ الصعوبة وذلك لتأثره بالعوامل الطبيعية التي لا يتحكم فيها المزارع. كذلك فإن التقلبات المستمرة في الأسعار تزيد من عنصر المخاطرة.
3. ارتفاع معدل الفائدة علي القروض الزراعية التي يقدمها القطاع الخاص وذلك بسبب المجازفة العالية في قطاع الزراعة.
4. صعوبة توفير الضمانات المطلوبة للقروض من قبل صغار المزارعين بصفة خاصة.
5. ضعف المدخرات التي تغذي رؤوس الأموال لغرض الإستثمار، خاصة لدي القطاع الزراعي في الدول النامية. فالقدرة علي الإدخار تعتمد بصورة أساسية علي حجم الدخل وكيفية توزيعه بين الإستهلاك والإدخار.

لذلك تضطر الحكومات الي التدخل لصالح المزارعين وذلك بإنشاء مؤسسات تعاونية أو بنوك حكومية و شبه حكومية لتكون مصدراً للإئتمان الزراعي وذلك لما للإئتمان الزراعي من أهمية بالغة في زيادة الدخل الزراعي القومي. كما تتدخل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخصيص الموارد وتوزيع الدخل والثروة، وتنظيم الأسواق، و تهيئة العوامل الخارجية لصالح الإقتصاد الوطني.

**دور الحكومات في التمويل:**

إن الحاجة للتدخل الحكومي لحل مشكلة التمويل يثير سؤالاً هاماً عن الوسائل التي يمكن أن تتخذها تلك الحكومات لتحقيق أهدافها في مجال الإئتمان الزراعي. وفي هذا الإطار فإن للحكومة دور هام بل وأساسي في التمويل وذلك من خلال توفير التمويل اللازم وتوجيه القطاعات المختلفة لتسير في خط أولويات خطة التنمية الاقتصادية. وتتضمن الإجابة علي السؤال أعلاه قيام الحكومات بالأنشطة التالية:

1. إنشاء المؤسسات الإئتمانية الزراعية ونشرها علي أوسع نطاق، وخاصة في المناطق الريفية و مناطق تركز الأنشطة الزراعية.
2. دعم ومساعدة تلك المؤسسات بالأموال حتي تتمكن من مقابلة الطلب علي التمويل الزراعي.
3. إعداد الكوادر المتخصصة والمتدربة في مجال التمويل الزراعي.
4. تشجيع قيام الجمعيات التعاونية الزراعية ونشرها في أوساط المزارعين، ومدها بالقروض.
5. مساعدة المزارعين الذين يتعرضون لكوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف والحرائق وغيرها، وذلك لضمان استمرارهم في النشاط الزراعي.
6. تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة في إدارة برامج التسليف الزراعي والتي تتلخص في التخطيط والتنظيم والتوجيه والإشراف، وتقليل تكاليف عملية الإقراض.
7. تشجيع المزارعين علي الإدخار.
8. فتح مجالات الإستثمار للمزارعين وأصحاب الأموال في القطاع الزرعي، وذلك للتوسع في النشاط الزراعي واضافة قيمة للمنتجات الزراعية عبر تشجيع التصنيع الزراعي.
9. مساعدة البنوك التجارية في مجال القروض المتعثرة، و مساندتها في أداء مهام التمويل وإلزامها بتخيص نسبة من التمويل الى القطاع الزراعي.
10. تقديم خدمة الضمان للمزارعين للحصول علي القروض التجارية.

وبهذا فان الحكومة تستطيع أن تلعب هذا الدور عبر أدواتها المختلفة في إدارة السياسات الاقتصادية. ويكمن دور الحكومة الحديث في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة والقادرة على تشجيع الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال والشركات الاستثمارية على المشاركة الفاعلة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وذلك عبر حمايتها لأموال المستثمرين. فعندما تتوفر جميع العوامل المساعدة، بما فيها التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية وإبرام الاتفاقيات الثنائية للتصدير والاستيراد، تترك بعد ذلك عملية تحديد الفرص الاستثمارية الصناعية للأفراد والشركات. وتلجأ حكومات بعض الدول إلى مساعدة المشاريع الصغيرة عبر قنوات استشارية عديدة، منها الاقتصادية والفنية والإدارية وذلك على النحو التالي:

1. الاقتصادية: حيث تقدم المشورة حول موقع المشروع ورأس المال وتوفير الأسواق لتسويق الإنتاج ومنح التمويل إذا اقتضى الأمر وتحسين أداء المشروع.

2. الفنية: وهي مشورة تتعلق بالآلات والتخطيط.

3. الإدارية: وتشمل تدريب العمال الفنيين وتأهيلهم ورفدهم بخبراء أجانب عند الضرورة بهدف رفع كفاءاتهم وإكسابهم مزيداً من الخبرة النظرية والعملية.

وتلعب المساعدات المالية الحكومية دوراً بارزاً في إغاثة المزارعين، وخاصة عندما تبدي البنوك التجارية عدم رغبة في التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة (صغار المزارعين) مفضلة التعامل مع المؤسسات الكبيرة بسبب الإنخفاض النسبي في المخاطرة. ويمكن لهذه البنوك أن تخفض شروطها في حال ضمان الحكومة لأية خسارة وتشجيعها لإقامة مؤسسات جديدة متخصصة وإقامة شركة لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة. وتتدخل الحكومة بعدة طرق مباشرة أو غير مباشرة وذلك على النحو التالي:

1. التدخل المباشر: ويتلخص بتمويل مشروعات القطاع العام والمساهمة بمشروعات القطاع الخاص، وتأسيس المشروعات والاكتتاب بأسهمها أو ضمان بيع هذه الأسهم، وكذلك ضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتكوين المدخرات المحلية.

2. التدخل غير المباشر: من خلال العمل على تحقيق الاستقرار للأوضاع النقدية. وتحديد أسعار رمزية لبعض مدخلات الإنتاج المحلية ذات العلاقة بالبنية التحتية كالكهرباء والأرض وغيرها، أو جعلها مجانية، وكذلك تخفيض الضريبة، وحماية الملكية والحقوق المترتبة عليها من جميع المخاطر.

إن حل مشكلة ضعف التمويل يتطلب تكثيف مصادر التمويل الجديدة، وإقامة هيكل اقتصادي يسمح بتنمية الفائض الاقتصادي، و تقليص الإستهلاك وزيادة المدخرات، وتعديل هيكل تخصيص الموارد لمصلحة القطاعات الإنتاجية، والاعتماد على الموارد الداخلية، وتنظيم الإنفاق القومي. وقد تنشئ الدولة مؤسسات أو هيئات خاصة لإستقطاب التمويل الخارجي و الإشراف عليه.

**التأمين الزراعي**

التأمين الزراعي هو النشاط الإقتصادي الذي يشتمل علي عقد ضمان تتعهد فيه جهة أو مؤسسة التأمين بتعويض المؤمَّن عليه في حالة إصابته بإضرار خارجة عن إرادته خلال فترة زمنية معينة يتفق عليها الطرفان. ويشمل المؤمَّن عليه الأشخاص (التأمين علي الحياة)، المعدات والموجودات المزرعية، و المحاصيل الحقلية النباتية والحيوانية. ويعتبر القطاع الزراعي من أكثر القطاعات حاجةً للتأمين وذلك بسبب المخاطر العديدة التي يواجهها القطاع بسبب العوامل الطبيعية وتقلبات الأسعار وقابلية المنتجات الزراعية للتلف، وغيرها من مصادر زيادة المخاطرة. وعندما يواجه المزارع أوضاعاً سيئة وتتحقق المخاطر ويفقد كل أو جزء من إستثماراته يتأثر دخله بصورة كبيرة مما يجعله في حال إقتصادية وإجتماعية سيئة، ما لم يتم تعويضه عن تلك الخسائر. لذلك نجد أن التأمين الزراعي يلعب دوراً مهماً في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.

هناك عدة خصائص مرتبطة بعملية التأمين الزراعي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. صعوبة خدمة التأمين علي الزراعة وذلك بسبب إتساع خريطة النشاط الزراعي، وتعاقب مختلف المحاصيل والمنتجات، وكذلك مختلف الآلات، فضلاً عن قلة عوامل تقليل الأضرار الناتجة عن حدوث المخاطر.
2. توفر العديد من العوامل التي تسبب الأضرار و حدوث المخاطر سواء تلك المتعلقة بالآفات أو الظواهر الطبيعية.
3. تقلب أطوار المخاطر وعدم إستقرارها، وضعف إمكانية التنبوء بها، وضعف القدرة علي إستخدام نظريات الإحتمالات التي تستخدم للمخاطر المستقرة.
4. صعوبة قياس إتجاهات الأخطار وإحتمالاتها ومدي أضرارها ونتائجها وذلك بسبب عدم توفر البيانات الكافية والدقيقة للأنشطة الزراعية والأسعار الحالية والمستقبلية.

**مبادئ التأمين الزراعي**

يعمل التأمين الزراعي علي ضوء مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. يطبق التأمين الزراعي بصورة تدريجية، بحيث يقتصر علي غلة محصول واحد فقط، ثم يمتد ليشمل عدد صغير من المحاصيل الزراعية، ومن ثم يتم تعميمه ليشمل بقية المحاصيل، كما يطبق في مناطق مختارة قبل تعميمه علي بقية المناطق الزراعية.
2. يشمل التأمين الزراعي جميع الأخطار الطبيعية الرئيسة.
3. إلزامية التأمين الزراعي تعتبر من التوصيات المهمة لإدراجها كمبادئ للتأمين.
4. يجب أن يغطي التأمين الزراعي حماية لنسبة معينة ومحددة من المحصول (50% - 70%) وتقدر هذه النسبة علي أساس سعر محدد.
5. يجب ألا يتحمل المزارع في البداية سوي القليل من الأعباء، بينما تتحمل الحكومة ما تبقي من التعويض وكذلك مصروفات إدارة التأمين.
6. يفضّل تحديد رسوم التأمين لكل مزرعة علي حدة لتحقيق العدالة، لكن إذا تعذر ذلك تتحدد رسوم التأمين علي أساس مناطق متجانسة.
7. يجب منح المزراع الحوافز الكافية حتي يقدم المعلومات الصحيحة عن العمليات الزراعية، وعمل الوقاية اللازمة للمحاصيل حتى يتم تقليل الخسائر الي أضيق نطاق.
8. يفضّل تقديم خدمة التأمين الزراعي بالدول النامية بواسطة الحكومات وذلك بالتعاون مع الإدارات المحلية التي يكون دورها الرئيس هو تحصيل الرسوم و حفظها بصورة مستقلة عن إيرادات الحكومة. كما يجب علي الحكومة انشاء إحتياطي كاف لدعم أقساط ورسوم التأمين.

**عقد التأمين وحساب القيمة**

يشير عقد التأمين الي توثيق الإتفاق الذي يتم بين طرفي التأمين. ويشمل العقد وصف لكل جانب من جوانب التأمين والشروط المتعلقة به، وذلك كالآتي:

1. تأمين غلة المحصول: يغطي التأمين الأضرار الطبيعية الحقيقية التي تصيب الغلة فقط، ولا يغطي التأمين تقلبات الأسعار الزراعية بشكل مباشر، وتتحدد كذلك رسوم التأمين ونسبة التعويضات.
2. المحاصيل المؤمّن عليها: ويتم توزيع العبئ المالي الناتج من الخسائر علي محاصيل يتم إختيارها بحيث تكون هناك محاصيل إحتمالات الخسارة فيها كبيرة وأخرى إحتمالات خسائرها قليلة.
3. مناطق التأمين: يجب أن تكون المعلومات كافية و دقيقة من حيث الغلة ومدي تعرضها للخسارة. ويكون من السهل الوصول اليها ومشاهدتها وتفتيشها.
4. الأخطار المؤمّن ضدها: وهي في إطار الزراعة تكون الأخطار الطبيعية التي لا يمكن تفاديها. أما الأخطار التي لا يشملها التأمين فهي التي يمكن للمزارع تجنبها، مثل الإهمال، عدم إتباع الإرشادات الزراعية (كإرشادات مواعيد الزراعة والحصاد وإستخدام البذور المحسنة والأسمدة بالمقادير المطلوبة)، و التلف بسبب عبث الماشية والسرقة وغيرها من الأضرار المتعمدة.
5. فترة التأمين: يشتمل العقد علي تحديد تواريخ الزراعة وحتي نهاية الحصاد لكل محصول مؤمّن عليه، حيث تمتد فترة التأمين في هذه الفترة المحددة.
6. مدة عقد التأمين: يتحدد عقد التأمين بصورة قاطعة، كأن يكون موسمياً، سنوياً، أو مستمر لمدة أطول من ذلك. ويعتبر العقد طويل الأجل أفضل من غيره، كأن يكون لمدة خمس سنوات، وذلك للأسباب التالية:
   1. يضمن إستمرار عملية التأمين
   2. يسهّل إجراءات التعاقد لطرفي التأمين لعدم الإضطرار لتكرار التعاقد مرات عديدة.
   3. يتيح الفرصة لتجميع المعلومات الضرورية للتأمين.
   4. يقلل من مصاريف إدارة العملية التأمينية.
   5. يمنع المزارعين من إختيار المواسم التي تكثر فيها الخسائر للتأمين عليها.
7. المساحات المزروعة: يتوقف مبلغ ورسوم التأمين علي المساحة المزروعة لكل محصول وأماكنها، كما تحدد أجهزة التأمين مواعيد بدء الزراعة و موعد الحصاد لكل محصول متضمن في العقد.
8. التأمين علي جودة المحصول: يشمل التأمين الخسائر الناجمة عن إنخفاض جودة المحصول، ولكن لا يغطي التأمين الخسارة بسبب ضعف الغلة.
9. حق التحويل: يتضمن عقد التأمين شرطاً يخيّر المزارع المؤمَّن له تحويل حقه في التعويض الى دائنيه الذين قدموا له قروضاً لزراعة المحاصيل المؤمّن عليها. ومن فوائد هذا الشرط أنه:
   1. يزيد من قيمة المحاصيل كضمان للإئتمان الزراعي.
   2. يؤدي لزيادة التمويل المقدم للقطاع الزراعي المؤمّن عليه.
   3. تقليل المخاطر علي محاصيل الإئتمان الزراعي.
   4. تنشيط التأمين مما ينعكس إيجاباً علي الإئتمان المتاح للزراعة وتقليل المخاطر.
   5. زيادة الإنتاج الزراعي عبر تشجيع المزارعين للحصول علي مستلزمات الإنتاج بالآجل.
10. إلغاء العقد: يلغي العقد إذا أدلي المؤمّن له بمعلومات غير صحيحة أو خالف أي شرط من شروط العقد.
11. مسؤولية المؤمّن له: تتحدد مسؤولية المزارع المؤمّن له بكل وضوح، وتشمل:
    1. الالتزام بتقديم الإقرار عن المساحات المزروعة.
    2. إتباع الطرق المعترف بها في الزراعة والتي تحددها هيئة التأمين.
    3. الالتزام بمواعيد بداية الزراعة و الحصاد.
    4. الإبلاغ عن الخسائر أو التلف الي الجهات ذات العلاقة و في المواعيد المحددة.
    5. زراعة المحاصيل التي تحددها هيئة التأمين.

**تحديد القيمة المؤمن عليها وأقساط التأمين**

يختلف تحديد قيمة المؤمن عليه من دولة الي أخري، ولكن يتراوح مدي التأمين بين 50% و 70% من قيمة الغلة الكلية. لكن الحد الأعلي للتأمين لا يسري إلا علي المحصول الذي يتلف كله بعد أن يصبح علي وشك الحصاد، أما إذا تلف في مرحلة مبكرة وكان بالإمكان إعادة زراعته فيكون التعويض مساوياً لتكلفة إعادة الزراعة. أما إن حدث التلف في مرحلة مبكرة ولكن يتعذر زراعة نفس المحصول ولكن يمكن زراعة محصول آخر مكانه فالتعويض يكون بنسبة 50% .

كذلك تضع بعض الأنظمة حدوداً دنيا لخسارة المحصول تتراوح بين 20% و 30% ، فإذا كانت الخسارة تقل عن هذه النسب فإن المزارع لن يحصل علي أي تعويض. أما التأمين علي الماشية فله نفس الظروف التأمينية علي المحاصيل الحقلية، ولكن يأخذ في الحسبان بعض الخصائص، منها أعمار الحيوانات والأمراض الولادية ... الخ.

**الإعسار والقروض المتعثرة**

إن مجمل نظام الائتمان يعتمد على الثقة والحكم الجيد على القضايا، بما يؤدي إلي درجة مرضية من التأكد من أن المقترض يتصرف بنية حسنة، وأنه لا يبالغ في مقدرته المستقبلية على الدفع، وعندما تفشل البنوك في ذلك فإن هذا يكون الإقراض السيئ، وفي حين أن مخاطر معدل الفائدة ذات وجهين إما ربح وإما خسارة، وأن مخاطر الإقراض هي دائما في خسارة، وأفضل ما يمكن حدوثه هو أن يتم تسديد القرض وفائدته كما اتفق عليه، وأن أسوأ ما يمكن حدوثه هو خسارة المبلغ المقرض وفائدته، ومن ثم فإن هناك شيئان يمكن للبنك عملهما لحماية نفسه من مخاطر الإقراض أو الائتمان، وهما: الحذر في عملية منح الائتمان، و التنويع في النشاط الائتماني ............................................ نواصل